

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٨٤٢

الخميس، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الساعة ٠٠/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد نارانخو فيالوبوس	(كوستاريكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد دالغرين
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روزنستوك
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/1997/966)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/1997/966)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وباكستان، والبوسنة والهرسك وتركيا وسلوفينيا وكرواتيا وكندا ولكسمبرغ وماليزيا والنرويج وهنغاريا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد إيتل (ألمانيا) والسيد يلتشينكو (أوكرانيا) والسيد فولتشي (إيطاليا) والسيد كمال (باكستان) والسيد سليم (تركيا) والسيد ترك (سلوفينيا) والسيد سيمونوفيتش (كرواتيا) والسيد فاولر (كندا) والسيد ولزفيلد (لكسمبرغ) والسيد حازمي (ماليزيا) والسيد بيورن ليان (النرويج) والسيد اردوس (هنغاريا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، الوثيقة S/1997/966.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1997/989 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا والبرتغال والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1997/975 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل فيها رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ومرفق طيها التقرير الشهري الحادي عشر عن عمليات قوة تثبيت الاستقرار.

وتلقى أعضاء المجلس نسخا مصورة عن رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة يحيل فيها نتائج مؤتمر إحلال السلام في البوسنة والهرسك المنعقد في بون بتاريخ ٩ و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، ستصدر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1997/979.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياحي الكبير لرؤيتكم أيها، السيد فرناندو نارانخو فيالوبوس، تترأسون مجلس الأمن باسم بلدكم، كوستاريكا. ويسرني سرورا كبيرا أن أجلس معكم على هذه الطاولة نظرا للصداقة التي تربط بين شيلي وكوستاريكا.

إننا إذ نبدأ العام الثالث في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام، يمكننا أن نلاحظ أن تقدما كبيرا قد تم إحرازه. وآخر تقارير الممثل السامي شأنها شأن تقارير الأمين العام، توفر معلومات عن خطوات التقدم المحرز دون أن تغفل التحديات العديدة والملحة التي لا زلنا نواجهها، وفي المقام الأول في مجال الجوانب المدنية للاتفاق.

وتكمل شيلي فترة عامين بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن. وخلال هذه الفترة أكدنا على المسؤولية الإنسانية للمجلس. وأكدنا على ضرورة توقيع العقوبات على القادة العسكريين والسياسيين وليس على الناس الأبرياء، وعلى كفالة احترام المنظمات الإنسانية والعاملين فيها وتيسير وصولهم إلى هذه الهيئة. وشددنا أيضا على

ضرورة احترام القانون الإنساني والسعي إلى إبراز الحقيقة وإقامة العدل عندما ينتهكان.

ومنذ توقيع اتفاق دايتون للسلام تركز تحليل الموضوع في المجلس على المستوى المعياري فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام ومرفقاته. ثم قمنا بتقييم لتطبيق المعايير. ومن ذلك المنظور أصبح التركيز منصبا على وحدة البوسنة والهرسك بكيانيها وشعوبها الثلاثة.

وفي هذه المناسبة أود مرة أخرى أن أعرض هنا منظورا إنسانيا، وهو ضرورة الإحساس بما يحدث للبشر. ونود أن نركز على صعيد آخر: وهو منظور الرجال والنساء الذين يعيشون من وراء تلك المجموعة من الأحكام التي نطلق عليها تسمية اتفاقات دولية - أولئك الذين يخضعون في النهاية لأحكام تبدو لهم أحيانا مجردة وموضوعية.

وأود أن أركز في بياني على السؤال الذي يطرأ على أذهان العديد من الناس: ما الذي سيحدث في البوسنة والهرسك عندما تنسحب قوات حلف شمال الأطلسي؟ فاليوم يرابط فيها أكثر من ٣٥ ٠٠٠ فرد. وإلى أي مدى يمكن لعملية السلام أن تعتمد على نفسها؟

وإلى أي مدى نفذت عملية السلام إلى قلوب الرجال والنساء في البوسنة والهرسك؟ وإلى أي مدى تعمقت جذور فكرة المصالحة المذكورة في ديباجة دستور البوسنة والهرسك ذاته؟ وبإيجاز هل يمكن أن تكون هناك حقا مصالحة إذا كان السلام يتوقف على وجود عسكري دولي؟

إنني أطرح هذه الأسئلة لأننا في مجلس الأمن لم نتعود على أن نهتم كثيرا بالأبعاد الشخصية لعملية المصالحة. ونحن جميعا نعلم أن السلام المعلن في الوثيقة ليس السلام الموجود في قلوب الناس. ونحن جميعا نعلم أنه حتى أنجح تنفيذ للتفاهمات السياسية التي تضع حدا للصراع لا يزيل مشاعر الريبة والشك والامتعاض المتولدة عن الفظائع المرتكبة أثناء القتال.

ومن رأينا أن السلام الحقيقي لا يمكن أن يستند فقط إلى وجود عسكري ومجرد تنفيذ صكوك قانونية وسياسية. بل يجب أن ينصب التركيز على تحقيق المصالحة وهي عملية تأتي نتيجة لحدوث تحول داخلي. ولا يمكن أن يدخل السلام إلى القلوب في البوسنة والهرسك إلا بفعل القوة الأخلاقية للمصالحة وحدها.

ومن سوء الطالع أن الأدوات الدبلوماسية التقليدية لا تكفي للتصدي لهذه المشكلة. وربما كان هذا هو السبب في أننا لا نتكلم كثيرا عن هذا الموضوع في مجلس الأمن. ومع ذلك، أعتقد أن منظومة الأمم المتحدة بأسرها - وليس مجلس الأمن فقط - ينبغي أن تكون قادرة على تقديم المساعدة ببرامج ومشاريع محددة لحفز وتعزيز المصالحة الوطنية في مثل هذا النوع من الصراع.

وفي هذا الشأن ربما يكون للمجتمع المدني والسلطات المحلية دروسا تقدمها للحكومات الوطنية. وقد كانت هناك تجارب كثيرة في بلدان عديدة حول حل الصراعات على المستوى المحلي بين الناس، في شارع معين، في مجموعة محلية معينة، في مكان عمل معين، للتغلب على التوترات العرقية، والدينية، والتوترات القائمة على الجنس وغيرها. فهذه التجارب بعيدة عن مجال الدبلوماسية ولكنها قد تكون أقرب إلى الحياة الواقعية للناس، وفي هذه الحالة، الناس الذين يعيشون في البوسنة والهرسك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أطلب رسميا من الأمين العام أن يضع موضوع المصالحة في حالات الصراع على جدول أعمال لجنة التنسيق الإدارية بين هيئات الأمم المتحدة، التي يترأس أعمالها. وستكون الفكرة التعامل بأسلوب متكامل مع هذا الموضوع على نطاق المنظومة والتقدم باقتراحات للعمل من جانب الأجهزة الحكومية الدولية المناظرة لهيئات الأمم المتحدة.

وإذ نتحدث عن المصالحة الوطنية يتعين علينا أن ندعو القادة السياسيين والعسكريين إلى التحلي بدرجة عالية من المسؤولية.

فعندما كان الصرب والكرواتيون والبوسنيون يعيشون معا في سلام في نفس الشوارع، وفي نفس الأحياء السكنية، ونفس المدن، هل كان هناك سبب لتسميم حياتهم برسائل الكراهية والمواجهة، كما حدث؟ بطبيعة الحال كانت هناك مشاكل تاريخية، وذكريات لصراعات ماضية، وحالات تمييز قطعا هنا والآن. ولا أحد ينكر المشاكل الموجودة.

ولكن أي قائد بكامل قواه العقلية يمكن أن يؤمن بأن السلام والاستقرار في المستقبل يمكن أن يقوما على قتل المدنيين الأبرياء واستعمال الاغتصاب كأداة حرب، وعمليات الطرد الجماعي للناس، والتجاهل التام لحقوق الإنسان؟

لا بد لنا أن نعترف بأن القادة هم الذين زجوا، إلى حد كبير، بشعوب هذه البلدان الثلاثة في يوغوسلافيا السابقة في الصراع، وهؤلاء القادة يشكلون - ليس دائما ولكن في أغلب الأحيان - عقبة أمام المصالحة. ومن مظاهر ذلك، بالطبع، أننا لا يمكن أن ننسى القادة المسؤولين عن جرائم الحرب والذين لا يمكن الخلط بين مسؤوليتهم الفردية وبين مسؤولية الشعوب التي ينتمون إليها.

من العسير للغاية أن نأمل أن نرى الحب والتفاهم المتبادل يسودان في مجتمع مر بتجربة الصراع بين الأخوة التي مرت بها البوسنة والهرسك. ولكن هذا التغيير يمكن أن يحدث، ويجب أن يأتي من صميم القلوب، من الرجال والنساء الذين يرون في تحقيق عملية السلام سعيا وراء هدف أعلى لهم كبشر.

وإن شيلي طوال عضويتنا في مجلس الأمن سعت إلى تمييز البعد الأخلاقي الكامن في كل صراع كوسيلة للإسهام في حل الصراع. وبرغم العقبات، ونحن ندرك مدى صعوبتها، لا بد أن نؤمن بأن القيم الأخلاقية يمكن أن تحقق تغيرات هامة. فللأفراد طاقة على أن يرتقوا بأنفسهم فوق عوامل التكيف التي يمليها عليهم مجتمعهم، وأن يغيروا حياة مجتمعاتهم. وفي التغير الفردي والعمل الفردي يكمن أصل التحول الحقيقي للمجتمع.

ومع ذلك، وكما أن التسامح الحقيقي شرط أساسي للمصالحة، فإن الأخيرة لا يمكن أن تتحقق في مجتمع لا تمارس فيه العدالة. فالمصالحة ليست مرادفا للنسيان، ولا يمكن أن تكون كذلك. وأنا أنتمي إلى بلد، كان عليه في ظل ظروف أخرى، أن يواجه التحدي الصعب وهو المصالحة. وبدأنا اليوم في مجتمعنا نتمتع بثمار هذا الجهد، بعد أن سرنا على طريق محفوف بالمصاعب والمآسي الكثيرة.

ويمكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يضطلعا بمزيد من العمل لتشجيع أولئك الناس في المجتمع المدني البوسني، وفي مجال شؤون المجتمع، وفي المدارس وفي أماكن العمل ممن لديهم القدرة الروحية على تحطيم أغلال الحاضر وممن هم على استعداد لتحمل التكاليف التي ينطوي عليها السعي من أجل تحقيق المصالحة.

ونعرف جميعا، أن أولئك الذين يتجرأون على التخلي عن "الثقافة الرسمية" يتعرضون للمخاطر في أي مجتمع. بيد أن هذا يصبح أكثر صعوبة في مجتمع يحفل بالصراع، مثل مجتمع البوسنة والهرسك. ويطلق العنان لديماغوجيا الترهيب ضدهم، لأن أولئك الذين يؤمنون بالعنف كمصدر للقوة لديهم خوف عميق من أولئك الذين يتجرأون على التصرف كبشر يتحلون بالعقل والمنطق، ويرفضون العنف والكراهية في حياتهم. ومن الأمثلة على ذلك وسائط الإعلام - أي الإذاعة والتلفزيون والصحف - حيث لا نزال نرى الرغبة لديها في تشكيل الرأي العام من خلال التقليل من أهمية الخصوم وإدامة روح الصراع.

ركزت على جانب واحد فقط من جوانب الصراع في البوسنة والهرسك لأن الكثيرين منا مقتنعون بأن تلك المنطقة إنما هي رمزية في سياق هذه وتلك من المسائل، فإذا آل تحدي المصالحة الوطنية إلى النجاح، فإنه سينقل دروسا هامة جدا إلى شعوب أخرى في حالات أخرى تعرض على هذا المجلس. ونحن على ثقة بأن هذا سيدلل على أنه يمكن أن يتحقق.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى مثال التغيير الذي تجسده إحدى أعظم الشخصيات التي عرفتها الأمم المتحدة: أي داغ همرشولد، الذي ضحى بحياته من أجل مثال التغيير. ويتعين علينا اليوم أن نقتفي أثر تركته: أي إيمانه بالتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال الاقتناع وقوة الروح القادرة على التغيير، وليس فقط كبعد أخلاقي للطريقة التي عاش حياته بها. وكما أخبرنا في كتابه الرائع بعنوان "علامات"، فإن الطريق إلى القداسة في زمننا يمر بالضرورة عبر عالم العمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل شيلي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل أن أتناول البند المعروض على مجلس الأمن عصر اليوم، اسمحوا لي أن أتوجه بترحيبنا الحار واحترامنا العميق لوزير خارجية كوستاريكا، السيد فرناندو نارانخو - فيالوبوس. فباسم وفد اليابان، وكصديق شخصي لكم

أيضا، سيدي، أود أن أعبر عن غبطتي البالغة لرؤيتكم تترأسون أعمالنا وأنتم في سدة رئاسة هذا المجلس اليوم.

إن البوسنة والهرسك على وشك أن تدخل العام الثالث من تنفيذ اتفاق دايتون/باريس والمرحلة الأخيرة من فترة التوحيد. وخلال السنتين الماضيتين، فإن وجود الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك كان له أثر ممتاز في النهوض بعملية السلام. وأود بصفة خاصة أن أؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به قوة الشرطة الدولية. فالمهام الأساسية لهذه الشرطة الدولية، مثل مراقبة أنشطة قوات الشرطة المحلية، وإعادة هيكلتها وتدريبها، وتعزيز حرية الحركة والتحقيق في حالات انتهاك حقوق الإنسان، جميعها أنشطة أساسية بالنسبة لبناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق والثقافات في البوسنة والهرسك. ويحيي وفد بلدي من أعماق قلبه جهود وتفاني جميع الرجال والنساء غير المسلحين الذين يخدمون في قوة الشرطة الدولية في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وخطيرة جدا في أحيان كثيرة، وهي ظروف البوسنة في فترة ما بعد الحرب.

والواقع، أن دور قوة الشرطة الدولية عامل أساسي في تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام. ولذا يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما مشروع القرار قيد نظر مجلس الأمن حاليا والذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك قوة الشرطة الدولية. وفي هذا المنعطف، يود وفد بلدي أن يؤكد على الأهمية المستمرة للترتيبات الأمنية التي توفرها حاليا قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات لأنشطة قوة الشرطة الدولية.

وإذ أغتنم هذه الفرصة، أود أن أقول إن حكومة اليابان ترحب بالإعلان الصادر اليوم عن الرئيس كلينتون، رئيس الولايات المتحدة ومفاده أن الولايات المتحدة ستشارك من حيث المبدأ في وجود عسكري دولي في البوسنة والهرسك فيما يتجاوز شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨.

ولا بد لي أن أؤكد على أن وجود الأمم المتحدة يسهم إسهاما هاما في مجالات أخرى أيضا مثل مراقبة حقوق الإنسان، وإزالة الألغام والمساعدة في إجراء الانتخابات على نحو سلس. ومن الصعب أن نجد كلمات يمكن أن تعبر تعبيرا كافيا عن التقدير الذي نكنه للعمل القيم الذي يضطلع به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في النهوض بعودة اللاجئين والمشردين. وتؤيد حكومة اليابان تأييدا تاما مبادرة المدينة المفتوحة التي أعلنها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

لقد أسهمت اليابان إسهامات كبيرة في عملية السلام في البوسنة والهرسك. وخلال هذا العام وحده، تعهدت اليابان بتقديم أكثر من ١٩٠ مليون دولار أمريكي في مجالات التعمير الاقتصادي، والمساعدة الإنسانية ومساعدة اللاجئين، والانتخابات والأنشطة الأخرى في مجال تنفيذ السلام. وقامت أيضا بإرسال عدد كبير من المشرفين والمراقبين للإشراف على الانتخابات البلدية التي أجريت تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أيلول/سبتمبر من هذا العام وقامت أيضا بتقديم مستشارين على الأمد الطويل للممثل السامي. واليابان تفعل ذلك انطلاقا من اقتناعها بأن السلام الحقيقي والمصالحة في البوسنة ينبغي أن يتحققا بالتأكيد وأن اتفاق السلام ينبغي أن يوفر السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف.

بيد أن ما يبعث على الأسف، أنه لا يمكن لنا إلا أن نعترف بأن التقدم في تنفيذ اتفاق السلام، وخاصة في جوانبه المدنية، لم يكن على مستوى توقعات المجتمع الدولي. بل أن البوسنة والهرسك لا تزال من دون علم موحد، ورمز موحد، وعملة موحدة وجواز سفر موحد. وفي هذا الشأن، لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يقبل أية محاولة من جانب أي من الأطراف للهيمنة على السلطات المركزية في البوسنة والهرسك ولا أية محاولة لتقويض دعائم سيادة البلاد وسلامتها الإقليمية. وتحث اليابان جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على بذل أقصى جهودها للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في نتائج مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في بون في يومي ٩ و ١٠ من هذا الشهر وذلك حتى يمكن التعجيل بعملية السلام على نحو كبير.

إن اليابان ستكون البلد المضيف للألعاب الأولمبية الشتوية في شباط/فبراير من العام القادم. واليابان حكومة وشعبا تأمل أملا خالصا بأن فريقا بوسنيا موحدا، يضم رياضيين من الكيانين ويمثل كل الجماعات العرقية، سوف يصل إلى ناغانو تحت علم موحد ونشيد وطني واحد لكي يرحب به المجتمع الدولي من أعماق قلبه. وإننا نطالب الأطراف بأن تبذل كل جهد ممكن لتحقيق هذا الهدف ولإحياء روح الوئام التي سادت الألعاب الأولمبية الشتوية في سراييفو في عام ١٩٨٤.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لكوستاريكا.

أود أن أعرب عن ارتياح بلادي لتوليها رئاسة هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة. وهذا شرف ومسؤولية عظيمة لكوستاريكا.

وافق ١٤ كانون الأول/ ديسمبر الذكرى السنوية الثانية للتوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. والامتثال الصارم لهذا الاتفاق يشكل القاعدة الأساسية للتعمير ولإرساء السلام في البوسنة. وهذا الاتفاق هو السبيل الممكن الوحيد للتوصل إلى سلام حقيقي وعادل لكل السكان. وحرب الأشقاء وعمليات الإبادة الجماعية غير التمييزية التي ابتلت أراضي تلك الأمة جرى التغلب عليها بفضل التعاون وتنفيذ الاتفاق، مما مكن من استعادة السلام، والفصل بين المتحاربين، وحماية المدنيين الأبرياء من الهجمات الإجرامية التي دفع إليها التعصب الوطني. ولهذا، فإن الاحتفال بهذه الذكرى السنوية الثانية وقت مؤات لمجلس الأمن لتقييم الحالة الراهنة في ضوء عملية تنفيذ اتفاقات السلام ويحدد المجالات ذات الأولوية في التنفيذ التي ينبغي للأطراف الوطنية وللمجتمع الدولي أن يركزا اهتمامهما عليها.

ويسعد وفد بلادي أن يعترف بالتقدم المحرز على طريق السلام في البوسنة والهرسك. ويسعدنا أن نرى نمو مناخ الأمان، الذي يشكل مطلبا لا غنى عنه للمصالحة. وبالمثل، نشعر بالارتياح لنمو مناخ التسامح والديمقراطية والحرية والتقدم الاقتصادي، الذي لا غنى عنه لتعمير البلاد. ونود بوجه خاص أن نؤكد على أوجه التقدم الذي أحرز في الأشهر القليلة الماضية بالنسبة للصكوك العامة الوطنية المتعلقة بالعملة، ووثائق السفر، والتمثيل الدبلوماسي، التي اضطلع بدور حاسم فيها الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، السفير كارلوس وستندورب.

وبالرغم من هذه المنجزات، لا تزال الحالة في البوسنة والهرسك تثير مشاكل خطيرة لا بد من التغلب عليها. وينبغي لسائر السلطات في البوسنة والهرسك أن تبدي التزاما راسخا وواضحا ببناء الهياكل الحكومية والإدارية اللازمة والتي لا غنى عنها لكفالة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وإصلاح قوة الشرطة، وعودة اللاجئين والمشردين. وفي هذا الصدد، ينبغي لتلك السلطات أن تنفذ حرفيا الالتزامات التي قطعتها على نفسها قبل عامين.

ويعلق وفد بلادي أهمية قصوى على مسألة احترام حقوق الإنسان. ويجب إنشاء الآليات والعمل بها لكفالة تمتع جميع من يعيش في البلد بالحريات الأساسية. وبالمثل، فإننا نشعر بالقلق إزاء الحالة المفجعة للاجئين والمشردين من جراء الصراع، ممن يمنعون من العودة إلى ديارهم لأن كلا من سلطات الاتحاد وسلطات جمهورية صربسكا لا تتخذ التدابير القانونية اللازمة للسماح بعودتهم.

وبالمثل، تعتبر كوستاريكا أن سلطات الكيانات المختلفة، ولا سيما سلطات جمهورية صربسكا، يجب أن تبذل قصارى جهدها لكي تشجع التسامح والتفاهم والتصالح بين الجماعات العرقية والدينية والثقافية المختلفة التي تعيش في تلك الأراضي. وفي هذا الصدد، من الأساسي أن تضاعف جهودها لتعليم السكان المبادئ الأساسية للتسامح والمصالحة الوطنية. ولا يمكن أن يفوت وفد بلادي أن يذكر أهمية التعاون الدولي الذي يستهدف وضع برنامج تعليمي يغرس هذه المبادئ في أفراد الشعب.

ومن الجوانب الأساسية لعملية إرساء السلام والمصالحة الوطنية برمتها في البوسنة والهرسك مسألة مكافحة الإفلات من العقاب. ومما يدعو إلى القلق حالة المفقودين وإخراج الجثث من القبور. ويجب إيلاء الاهتمام البالغ بمعاناة أقارب الضحايا بسبب الشكوك وبسبب إفلات المجرمين من العقاب. ويعترف وفد بلادي بالجهود التي يبذلها في هذا الصدد مكتب الممثل السامي والمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. ومع ذلك، فإنه مما يبعث على القلق الشديد أن الأطراف في الاتفاق الإطاري العام وبعض الدول لا تفي بالتزاماتها الدولية بالتعاون غير المشروط مع هذه الهيئات. وتعتقد بلادي أنه يجب عليها جميعا أن تتعاون مع هذه الهيئات الدولية بدون أية قيود، وأن تقدم لها المعلومات الكاملة والفورية، وأن تسمح لها بالوصول دون عائق للأماكن التي توجد بها مقابر جماعية لكي تقوم بما يلزم من عمليات إخراج الجثث من القبور.

وتعتبر بلادي كذلك أن إعادة الحياة الطبيعية إلى سكان البوسنة والهرسك وإصلاح ذات البين عندهم سيكونان محدودان للغاية إلى أن تجري محاكمة جميع مجرمي الحرب. وينبغي لسلطات مختلف الكيانات في البوسنة والهرسك أن تحاكم المجرمين المشتبه فيهم في أراضيها. وينبغي لها على وجه الخصوص أن تتعاون مع المحكمة الدولية عن طريق إلقاء القبض على المتهمين، وتيسير جميع الأدلة، وإطاعة أوامر المحكمة طاعة كاملة. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب في البوسنة والهرسك.

ويشعر وفد بلادي بالرضى إزاء الزيادة في عدد اللاجئين والمشردين الذين عادوا إلى أماكنهم الأصلية، إلا أننا نشعر بالقلق بسبب عدم تحسن حالتهم العامة تحسنا كبيرا. ونسترعي الانتباه بصفة خاصة إلى أن بعض الأفراد جرى نقلهم رغم إرادتهم إلى أماكن غير ديارهم الأصلية. وفضلا عن ذلك، نعتقد أن جوانب النقص في الأمان، والوصول إلى الوثائق الشخصية، وضمانات عودة الممتلكات تشكل عقبات أمام عودة هؤلاء اللاجئين والمشردين. ومن الجوهري أن تقوم سلطات مختلف الكيانات في البوسنة والهرسك بإزالة هذه العقبات.

وفي هذا الصدد، وبخاصة فيما يتعلق بالإفلات من العقاب والحاجة إلى تعميق عملية الإصلاح القضائي والسياسي، تعرب كوستاريكا عن موافقتها على تمديد بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. فهذه خطوة أساسية صوب المصالحة الكاملة. وسيصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار المطروح أمامنا.

وكل هذا يقودنا إلى مسألة نرى أنها يجب أن تحتل جوهر هذه المناقشة. وقد درسنا الحالة السائدة في البوسنة والهرسك ويمكننا أن نؤكد أوجه التقدم الكبير الذي لا يمكن إنكاره في المهمة الصعبة المتمثلة في توطيد عملية إرساء السلام وتشجيع المصالحة الوطنية. وفي نفس الوقت، يتضح لنا أنه لا تزال هناك عقبات صعبة وخطيرة. وبطبيعة الحال هذه مسؤولية الأطراف الوطنية، ولكن على المجتمع الدولي كذلك أن يواصل الاضطلاع بدور فعال وقيادي في مهمة تنفيذ ما اتفق عليه.

ونشعر بالارتياح للبيانات التي صدرت مؤخرا عن البلدان التي لها روابط ومصالح مع البوسنة والهرسك. والالتزام السياسي أمر أساسي، مثله مثل المحافظة على مستويات المشاركة والمساعدة الدولية في المهمة الصعبة لإعادة الإعمار المادي والمؤسسي. ولا يمكن في هذه المرحلة الحاسمة أن نتخلى عن البوسنة والهرسك لتواجه تجسد الواقع الاقتصادي الدولي الجديد. فينبغي للبلد أن تكفل تعميرها بالدعم الدولي بعد انتهاء الصراع. ولن نتمكن إلا بهذه الطريقة من ضمان الاستدامة الحقيقية لاتفاقات السلام بحيث نكفل من خلالها ألا يُعكس مسار ما جرى تحقيقه، وأن يتحقق الاندماج الناجح للبلاد في عالم اليوم.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلادي بكم، سعادة وزير خارجية كوستاريكا، ويسره أن يراكم تترأسون جلستنا اليوم. وقد تمتعت كينيا وكوستاريكا على مدى السنين بعلاقات حميمة وودية. وأنا متأكد أن هذه الروابط ستنمو باطراد.

إن وفد بلادي يشجعه التقدم الذي أحرز حتى الآن في تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وقد كان انعدام الالتزام والإرادة السياسية عقبة رئيسية أمام إحراز تقدم في عملية السلام في البوسنة والهرسك. إلا أننا شهدنا في الآونة الأخيرة مزيدا من التعاون من السلطات في المنطقة. وأدى هذا إلى حدوث تطورات إيجابية في شتى جوانب عملية السلام.

وقد قامت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بدور حاسم في المساعدة في الانتخابات البلدية، التي عقدت يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وفي انتخابات برلمان جمهورية صربسكا، التي عقدت يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وقد أدى تحسن التعاون بين قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة والشرطة المحلية إلى تيسير تنفيذ سياسة نقاط التفتيش منذ أيار/ مايو ١٩٩٧. وقد أحرز قدر كبير من التقدم في برنامج إعادة تنظيم قوة الشرطة. ويشير تقرير الأمين العام إلى أنه بحلول شهر آب/أغسطس، كان عدد نقاط التفتيش المعتمدة قد انخفض من ٣٠٠ في اليوم إلى ١٥. وفي حين أننا نرحب بهذا التطور الإيجابي جدا، نتفق مع الأمين العام في أن هذا التخفيض ليس إلا عنصرا واحدا في استراتيجية أوسع نطاقا لتشجيع حرية التنقل.

يُقدر أنه لا يزال يوجد حوالي ٠٠٠ ٦٠٩ لاجئ من البوسنة والهرسك في بلدان اللجوء، التي تسعى إلى إيجاد حل دائم. وهناك حاجة لمواصلة التركيز على الجهود التي تستهدف تيسير عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى أماكنهم الأصلية بسلامة وكرامة. ولذلك، فإن مضايقة اللاجئين والمشردين العائدين غير مقبولة. والأسوأ من ذلك عندما تتم هذه المضايقة على أيدي ضباط الشرطة الذين يفترض فيهم توفير الحماية للعائدين. وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلادي بالإجراء الذي اتخذ ضد رئيس شرطة بايتشه ونائبه، كما جاء في الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام.

لا يزال وجود الألغام مشكلة خطيرة. وكما جاء في نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات، جرى تأخير مشاريع الإعمار، ولم يتمكن اللاجئون من العودة إلى ديارهم، وفي المتوسط، يصاب أو يقتل بهذه الأسلحة المخبأة غير القابلة للتلف ٥٠ رجلا وامرأة وطفلا كل شهر. وفي هذا الصدد، يدعم وفد بلادي الجهود التي يبذلها مركز الأنشطة المتعلقة بالألغام، واللجنة الأوروبية، ومنظمة المعونة الشعبية النرويجية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعات أخرى في هذا الميدان الهام للغاية.

في معظم الأحيان، تشكل أشكال الإعمار الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من تسوية الصراعات على المدى البعيد. وحالة البوسنة والهرسك ليست استثناء. والتنمية الاقتصادية جزء لا يتجزأ من أية عملية سلام. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي في محاولة إحراز تقدم في قطاعات الاقتصاد الرئيسية. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، تم إنجاز الكثير، ولكن لا يزال أيضا يتعين القيام بكثير من العمل. ولذلك، فإن دعم المجتمع الدولي للبوسنة والهرسك ضروري لتعزيز التقدم الذي أحرز حتى الآن.

ويرحب وفد بلادي باستنتاجات الاجتماع الوزاري للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام المعقود في سنترا في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧، ومؤتمر تنفيذ السلام المعقود في بون يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. ونأمل أن تأخذ الأطراف في البوسنة والهرسك توصياتهما على محمل الجد للتعجيل في إيجاد تسوية سياسية للأزمة.

إن وجود بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك كان فعالا للغاية في تحقيق التقدم الذي نشهده اليوم. وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن هذا التقدم في مراحله الأولى ولا يزال هشا. وفي هذا الصدد يؤيد وفد بلادي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة ستة أشهر أخرى.

ويود وفد بلادي أن يشيد بالسيد كاي إيدي على قيادته الفعالة أثناء عمله ممثلا للأمين العام ومنسقا لعمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونرحب بتعيين السيدة إليزابيث رين خليفة له. ونؤكد لها أن كينيا ستقدم لها الدعم في قيامها بهذه المهمة الهامة. ونؤكد أيضا على دعمنا الكامل للممثل السامي وموظفيه في تيسيرهم تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل كينيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يرحب وفد الصين بكم، ياسيدي، وأنتم تترأسون جلسة مجلس الأمن اليوم لإجراء مناقشة مفتوحة بشأن مسألة البوسنة والهرسك.

على مدى السنة الماضية، كانت الحالة في البوسنة والهرسك مستقرة بصورة عامة، وتقدمت عملية السلام بسلاسة. وهذا تعبير ملموس عن توفر إرادة سياسية وموقف تعاوني لدى الأطراف المعنية في البوسنة والهرسك. ونظرا لأن تحقيق السلام في البوسنة والهرسك تم بصعوبة، فإنه ينبغي مضاعفة الحرص عليه ورعايته.

نحن نعتقد أن المصالحة الوطنية هي مفتاح التسوية الحقيقية الدائمة لمشكلة البوسنة والهرسك. وقد وضع الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك إطارا أساسيا لهذا الغرض، وينبغي للأطراف المعنية أن تنفذ اتفاق السلام بحسن نية.

إن الحفاظ على الاستقرار في البوسنة والهرسك يخدم المصلحة الأساسية للمجموعات الإثنية في البوسنة والهرسك، ويؤدي إلى السلم والاستقرار في المنطقة. ونأمل أن تأخذ الأطراف المعنية في الحسبان المصالح الأساسية للناس، وتتخلى عن أحقادها، وتستعيد الثقة المتبادلة، وتحقق المصالحة الوطنية وتشارك في العمل على تحقيق التنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي للأطراف المعنية أن تواصل بذل جهودها لحل المسائل المعلقة لتمكين المؤسسات المشتركة من العمل بكامل طاقتها.

لا يمكن الحديث عن التنمية بدون سلام واستقرار، ويمكن صون السلام والاستقرار على وجه أفضل عندما تتوفر التنمية. وتمر البوسنة والهرسك الآن بمرحلة توطيد السلام. وعملية الإعمار الاقتصادي بعد انتهاء الصراع مهمة جسيمة، ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يظهر السخاء في مساعدة شعب البوسنة والهرسك على تضميد جراح الحرب التي أثخنته وعلى إعادة بناء بلده.

إننا ندعم الجهود الدبلوماسية والسياسية التي يبذلها المجتمع الدولي باسم عملية سلام البوسنة والهرسك. وندعم أيضا العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وفقا لأحكام اتفاق السلام، لتنفيذ جوانبه المدنية. ونحن نعتقد أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أن تضطلع بصورة رئيسية بالمهام التي أوكلها إليها اتفاق السلام.

تنطوي القضايا المتصلة بالإصلاح القضائي والشؤون الاقتصادية على مسائل حساسة ومعقدة، وعلى مصالح كبيرة. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تتقدم بحذر في هذا المجال.

ونحن نلاحظ أن البلدان المشاركة بقوات في قوة تثبيت الاستقرار تستعرض ولايتها المستقبلة. وعلى أساس الخبرة السابقة، العمليات التي أذن بها مجلس الأمن أو وافق عليها جرى تكييفها دائما استجابة لتغيرات في الظروف. وفي ضوء كون الحالة في البوسنة والهرسك لا تزال مستقرة، نأمل أن تبلغ البلدان المشاركة بقوات في قوة تثبيت الاستقرار مجلس الأمن في الوقت المناسب بأفكارها بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونود أيضا أن نشير إلى أن قوة تثبيت الاستقرار مهمتها - كما يشير اسمها - هي صيانة الاستقرار. ونحن نأمل أن يكون أي عمل تقوم به قوة تثبيت الاستقرار ملائما لاستمرار صيانة الاستقرار في البوسنة والهرسك.

لا تزال الصين تؤيد دائما عملية السلام في البوسنة والهرسك. ونحن ليست لدينا مخططات أنانية في ذلك البلد، ونأمل مخلصين أن تتمكن البلدان في يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك البوسنة والهرسك، من العيش معا في وئام. ونأمل بشدة أيضا أن يكون بوسع البوسنة والهرسك أن تستمتع - بفضل الجهود المشتركة التي تبذلها الأطراف المعنية - بالسلام والرفاه الدائمين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الصين على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يسرني بإخلاص أن أشارك في هذا الاجتماع لمجلس الأمن تحت رئاسة وزير خارجية كوستاريكا التي ترتبط بها روسيا منذ وقت طويل بعلاقات صداقة ازدادت تطورا خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير خارجية الاتحاد الروسي إلى بلدكم الرائع - سيدي الرئيس.

منذ أيام قليلة، حلت الذكرى الثانية لقرار مجلس الأمن بإرساء الأساس لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وإذ ننظر خلفنا، مقيمين الطريق الذي قطعناه، نلاحظ بارتياح أن عملية السلام تنفذ حتى وإن كانت هناك بعض الصعوبات.

وعلى وجه العموم، الطريقة التي يتم بها تنفيذ اتفاق دايتون/باريس يمكن اعتبارها إيجابية. ومما لا شك فيه أن السلام المستمر وإرساء الأساس لدولة موحدة إنجازان كبيران. وقد تمكنا من التحرك قدما في عملية تشكيل المؤسسات في جميع أنحاء البوسنة، ويواصل اللاجئون العودة تدريجيا. وبفضل المساعدة الدولية، أحرز بعض التقدم في المجال الاقتصادي.

إن الأطراف البوسنية، بشكل عام، تلتزم بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في المجال العسكري، وتنفذ الخطط لخفض الأسلحة وتنفذ تدابير بناء ثقة. وبإيجاز، كما اعترف مرة أخرى في مؤتمر بون لمجلس تنفيذ السلام، ليس هناك الآن بديل عن دايتون.

في الوقت نفسه، ينبغي الاعتراف بأن خطى تنفيذ اتفاق السلام لا تتناسب مع مستوى الدعم الدولي المقدم. إن عملية السلام ليست حتى الآن عملية لا رجعة فيها. ونحن نرى عدم توفر إرادة سياسية لضمان المصالحة، ولم نتغلب بعد على التفكير النمطي القائم على المواجهة ومحاولات ضمان مزايا لجانب واحد.

لقد كبحت الاتجاهات السلبية - إلى حد كبير - نتيجة وجود القوات المتعددة الأطراف التي تجعل من الممكن تحقيق استقرار الحالة وتكثيف الجهود في مجالات التنفيذ المدنية.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا - مرة أخرى - رفضنا البات لأية محاولات للتفسير العشوائي الانفرادي لولاية الهياكل الدولية القائمة، تؤدي إلى تكديس عناصر قوة عسكرية في ترسانة جهود حفظ السلام في البوسنة والهرسك. وروسيا تشعر بالقلق البالغ لأن هذا الاتجاه الانتكاسي لا يزال مستمرا.

بالأمس، بالقرب من مدينة فيتيز، نفذت وحدات فرعية من قوة تثبيت الاستقرار عملية سابقة التخطيط لاحتجاز أفراد بالقوة اتهمتهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبهذا تجاوزت ولاية قوة تثبيت الاستقرار التي وافق عليها مجلس الأمن والتي استبعدت أعمال القوة هذه الموجهة إلى الأفراد.

وروسيا تشعر بالدهشة والقلق لأن الممثل السامي، السفير ويستيندروب، الذي هو المسؤول الأخير عن احترام الجوانب المدنية من الاتفاق، أُبلغ بهذا الاعتقال بعد حدوثه.

إن روسيا تضايقها أية أعمال إنفرادية قد تهدد أرواح حفظة السلم أو تعرض للخطر عملية التسوية البوسنية بأكملها، ونحن لا ننوي تحمل المسؤولية عن هذا. إن العدالة يجب أن تسود ولكن فقط بالطرق المشروعة.

إن روسيا تشارك مشاركة نشطة في الجهود الدولية لتحقيق استقرار الحالة وفي أنشطة الهياكل الدولية الأخرى في البوسنة، وذلك في امتثال تام لأحكام اتفاق السلام وقرارات مجلس الأمن. ونحن نعتقد أن كامل المسؤولية عن نجاح عملية السلام يقع على البوسنيين أنفسهم والسلطات التي انتخبوها.

في الوقت نفسه، تتطلب الحالة، بوضعها الراهن، تعاون المجتمع الدولي المستمر مع الأطراف البوسنية. والأمم المتحدة تسهم اسهاما حقيقيا في التسوية البوسنية. ونحن نقدر تماما العمل الملموس الذي تقوم به فرقة عمل الشرطة الدولية في المساعدة على ضمان حرية الانتقال، وفي مراقبة العودة الآمنة للاجئين والمشردين، وفي تهيئة الظروف الآمنة التي يمكن أن تجري فيها الانتخابات، وفي محاولة إصلاح هيئات إنفاذ القانون. وإن بعثة الأمم المتحدة تشارك بنشاط في بناء الثقة على الطبيعة، وبالتنسيق مع جهود وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى. وهناك دور هام يقوم به مركز الأنشطة المتعلقة بالألغام التابع للأمم المتحدة. ونحن نؤيد زيادة استمرار أنشطة بعثة الأمم المتحدة وفرقة عمل الشرطة الدولية في إطار الولاية الحالية، التي وضعت باتفاق الأطراف البوسنية والتي هي محصلة الأحكام ذات الصلة من اتفاق السلام وقرارات المؤسسات الدولية بشأن التسوية البوسنية، بما في ذلك مقررات مؤتمر بون لتنفيذ السلام.

وهذا النهج ينعكس في مشروع القرار وروسيا أحد مقدميه.

إن الاتحاد الروسي، باعتباره مشاركا نشطا في التسوية البوسنية، مقتنع تماما بأنه في هذه المرحلة الحاسمة الراهنة من عملية السلام، مطلوب من جميع المؤسسات الدولية المشاركة فيها - وكما لم يحدث من قبل - أن ترصد الحالة عن كثب بنهج محايد نزيه، وأن تمتثل امتثالا تاما بنص وروح اتفاق دايتون/باريس. وبهذه الطريقة، يمكن ضمان التنفيذ الناجح لسلام دائم في البوسنة والهرسك، وظهور البوسنة دولة موحدة ديمقراطية، متعددة الأعراق ومزدهرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وعلى وجه الخصوص تنويهه بالزيارة السارة للغاية التي قام بها وزير الخارجية، السيد بريماكوف منذ بضعة أيام إلى كوستاريكا.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن البرتغال وكوستاريكا جزء من الأسرة الايبيرية - الأمريكية. وقد استفاد بلدانا من وجودنا في مجلس الأمن لزيادة تعاوننا. لهذا السبب، يسرني غاية السرور أن أرى السيد فرناندو نرانهو - فيالوبوس يترأس هذا الاجتماع لمجلس الأمن.

(تكلم بالانكليزية)

لقد تحقق تقدم كبير في تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك. وإجراء انتخابات بلدية في أيلول/ سبتمبر، والحفاظ على بيئة من الأمن توجا عاما من الجهود المتضافرة التي بذلها المجتمع الدولي لمساعدة الشعب البوسني على إقامة سلام دائم.

لكن، في الوقت الذي يحرز فيه تقدم، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به.

إن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وفرقة عمل الشرطة الدولية تقومان بدور حاسم في تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، ومن الواضح أن مهامهما جرى تنفيذها بشكل فعال خلال هذا العام الأخير.

إنهـــا مهمة صعبة ومعقدة وتتطلب دعما ضروريا من أطراف فاعلـــة دوليـــة أخرى وخاصة قوة تثبيت الاستقرار التي تقودها منظمـــة حلف شمال الأطلسي، والتي توفر البيئة الأمنيـــة الضرورية لتنفيذ اتفاق السلام.

ومع ذلك فإن جهود المجتمع الدولي في البوسنة، في نهايـــة المطاف لن تحقق الكثير ما لم تلتزم الأطراف البوسنية ذاتها التزاما كاملا بالسلم وبالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة ومـــع قوة تثبيت الاستقرار ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية وكذلك مع بعضها البعض.

وهذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق سلم مستدام في البوسنة. ونحن نحث الأطـــراف علـــى أن تبذل جهودا متزايدة لمعالجة التقدم غير الكافي في المجالات التالية: عمل المؤسسات المشتركة وحماية حقوق الإنسان، وعودة اللاجئين والإدارة الاقتصادية والتعاون مع المحكمة الدولية وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ نتائج الانتخابات المحلية يجب أن يستكمل، كما يجب مواجهة المشاكل الخطيرة المتصلة بالإدارة المحلية.

ونرحب بنتائج مجلس تنفيذ السلام المعقود في بون الذي بني على عمل الاجتماعات السابقة لمجلس تنفيذ السلام المعقودة فـــي لنـــدن وسينترا التي بينت بجلاء ما الذي ينبغي للأطراف البوسنية أن تقوم به. وبالإضافة إلى اتفاق السلام فإن هذه النتائج تمثل خطة لتحقيق السلم في البوسنة. وكما أكد مجلس تنفيذ السلام في بون، ليس هناك بديل لاتفاق السلام ومن ثم ينبغي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وبالتالي ولاية قوة الشرطة الدولية حتى تستكملان عملهما الهام في مجالات إصلاح الشرطة وكذلك المهام الأخرى الموكلة إليها وإلى الوحدة المدنية في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

ومع ذلك فإذا لم تتوفر الترتيبات الأمنية الملائمة، فإن عمل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في تنفيذ الجوانب الأمنية لاتفاق السلام سيتعرض للخطر. هذه الترتيبات الأمنية توفرها حاليا قوة تحقيق الاستقرار بيد أنه ينبغي وضع ترتيبات أمنية كافية بعد انتهاء ولاية قوة تحقيـــق الاستقرار وذلك بغية ضمان استمرار جهود المجتمع الدولي في البوسنة. وللبرتغال أكثر من ٦٠ فردا يعملون فـــي قوة الشرطة الدولية وأكثر من ٣٠٠ فرد يعملون في قوة تثبيت الاستقرار. ونؤمن إيمانا قويا بالحاجة إلى توفير الأمن الكافي.

وتتعاون الأمم المتحدة أيضا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومـــع الممثل السامي وذلك بدعمها لتنفيذ الجوانب الأمنية في اتفاق السلام، وعمل الأمم المتحدة والأطراف الأخرى لـــه أهمية حاسمة في عملية توطيد السلم في البوسنة. ونحن نشيد بالممثل السامي السيد كارلوس وستندورب وبالموظفين التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين الذين يعملون عملا شاقا لتحقيق سلم دائم في البوسنة في ظل ظروف خطيرة إن لم تكن مميتة. وتأسف البرتغال للخسارة في الأرواح الناجمة عن الحادث الذي تحطمت فيه طائرة هليكوبتر في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧.

إن جهود المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك جهود كبيرة وينبغي ألا ننسى أنه منذ وقت ليس ببعيد كان هناك قتال مفتوح في البوسنة وكان المدنيون يتعرضون للقصف يوميا.

ولم يحن الوقت بعد لانسحاب المجتمع الدولي بل ينبغي أن يبقى في البوسنة والهرسك للمساعدة في توطيد السلم. وهذا سيسمح بتكثيف عملية التعمير الاقتصادي والتنمية ومن الضروري فوق كل شيء ضمان المصالحة الحقيقية بين أبناء البوسنة والهرسك حتى يحل حكم القانون محل حكم الحرب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل البرتغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد متوشفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالتعبير عن سعادة وفدي إذ يراكم، سيدي تترأسون اجتماع مجلس الأمن اليوم.

في ضوء انضمام بولندا إلى البيان الذي سيدلي به سفير لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة، سأتوخى في بياني الموجز التركيز على بعض النقاط التي لها أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

إن بولندا شأنها شأن الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولـــي تعلق أهمية كبيرة على الحالة في البوسنة والهرسك. وبتوقيع اتفاق السلام بدأ هذا البلد الصديق رحلة صعبة نحو السلام والاستقرار، تستند إلى التعايش المتسق لجميع العناصر التي تكون هذا المجتمع المتعدد الطوائف الإثنية. وبقاء البوسنة والهرسك كبلد مستقل، واحتمالات تحقيق سلام مستدام في المنطقة كلها وفيما حولها يتوقفان على إتمام هذه الرحلة بسلاسة وسرعة.

والواقع أن التقدم المحرز في البوسنة والهرسك منذ اختتام مؤتمر دايتون في أوهايو، تقدم كبير، ويشكل دليلا آخر على الرؤية السياسية البعيدة النظر لواضعي هذا البناء الفريد المعقد المعروف بالاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. والواقع أن هذا الاتفاق يعزز أهمية الدعم المتعدد الأبعاد الذي يقدمه المجتمع الدولي لتحقيق السلم والرخاء في البوسنة والهرسك.

إن بولندا التي شاركت في مؤتمر تنفيذ السلام الذي عقد مؤخرا في بون، توافق تماما على تقييمات ونتائج المؤتمر. ونحـــن نشارك الأعضاء الآخرين في مناشدة السلطات في البوسنة والهرسك تنفيذ ما أعلنت مرارا وتكرارا من أنها ملتزمة بأن تقوم بنفسها بتحقيق السلام في بلدها وفي الكيانات التي يتكون منها، ولتحقيق ذلك من الضروري إحراز المزيد من التقدم في بناء هياكل حكومية قادرة علـــى العمل، وتعزيز عملية إضفاء الديمقراطية وتوفير حماية كافية لحقوق الإنسان وإصلاح مؤسسات إنفاذ القانون والنظام القضائي وتهيئة الظروف اللازمة للإكمال الناجع لعودة اللاجئين والمشردين وعلاج الاقتصاد من أمراضه الكثيرة.

اسمحوا لي أن أركز على قضيتين يرى وفدي أن لهما أهمية خاصة بالنسبة لمستقبل البوسنة والهرسك بل ومستقبل المنطقة كلها في واقع الأمر. القضية الأولى هي مشكلة تعاون البلدان المعنية مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويؤسفنا أن نشير إلى أنه لا يزال هنـــاك من ينظرون باستخفاف إلى التزاماتهم بموجب أحكام اتفاق السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونرى أن التقدم في تحقيق العدالة أمر أساسي بالنسبة لاحتمالات المصالحة الوطنية وتحقيق السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك وفي المنطقة كلها. ونضم صوتنا إلى الآخرين في مطالبة سلطات البوسنة والهرسك بأن تضمن محاكمة الذين وجهت إليهم تهم، وفقا لما ورد في قرارات مجلس الأمن.

القضية الثانية التي أود أن أتعرض لها بإيجاز هي عـــودة اللاجئين والمشردين. وعن طريق معرفة عدد الأشخاص الذي يقررون العودة إلى ديارهم الأصلية قد نتمكن من أن نقيس على نحو دقيق مدى التقدم المحرز في أي جانب آخر من عملية عودة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد إلى حالتها الطبيعية. إننا نتفهم مدى تعقد هذه المشكلة بكاملها ولكننا في الوقت نفسه نعتقد أنه ينبغي لنا أن نبذل المزيد من الجهـــود وإنه ينبغي تركيز هذه الجهود حتى تحقق انطلاقة حقيقية في هذا الميدان.

ويرى وفدي أن فرقة عمل الشرطة الدولية لعبت دورا بالغ الأهمية في تهيئة ظروف تؤدي إلى ضمان إحلال سلم دائم في البوسنة والهرسك. ونحن نرحب بالتقدم المحرز في جوانب أخرى من أنشطة فرقة عمل الشرطة الدولية بما في ذلك مساعدتها في إعادة تنظيم الشرطة المحلية وفـــي تدريبها وكذلك في تعزيز المعايير الديمقراطية الحديثة بين أفراد قوة الشرطة المحلية. وكما أشار الأمين العام في تقريره الأخير، لا يزال يتعين القيام بالشيء الكثير، كما أن وجود فرقة عمل الشرطة الدولية أمر لا غنى عنه في رأينا. بيد أنه من المهم أن نستمر في توفر ترتيبات أمنية كافية لأجهزة فرقة عمل الشرطة الدولية التي لا يمكن ضمانها في الوقت الراهن إلا بوجود قوة عسكرية دولية جديرة بالثقة.

ويتطلب حجم المهمة في البوسنة والهرسك قدرا كبيرا من التنظيم والتنسيق من جانب العناصر الفاعلة الدولية الموجودة في ذلك البلد. ونعتقد أن منجزاتهم تستحق تقديرنا العميق. وتواكب مناقشة اليوم وبدء مرحلة جديدة من تنفيذ اتفاق السلام الأعمال التحضيرية النهائيـــة لتولي بولندا منصب رئيس مؤتمر الأمن والتعاون فـــي أوروبا لعام ١٩٩٨. ونحن على استعداد للتعاون مـــع كـــل شركائنا من أجل مساعدة شعب البوسنة والهرسك في بناء بلد ينعم بالسلام والازدهار والاستقرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر السيد ممثل بولندا على كلماته الرقيقة التي وجهها لي.

السيد داهلغرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزالإية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالقول أنه يشرفني أن أشارك في هذه المناقشة تحت رئاستكم القديرة سيدي الرئيس.

لقد كانت هناك آمال عظيمة عندما تم التوصل إلى اتفاق دايتون للسلام قبل عامين، وهنا وهناك ربما كانت تلك الآمال مفرطة في التفاؤل، الأمر الذي سبب إحباطا ونفاذ صبر في كثير من الجهات، وفي ظل هذه الخلفية من المهم ألا يغيب عن بالنا ما أمكن تحقيقه بالفعل.

بعد نجاح التنفيذ العسكري، شهدنا قيام رئاسة جماعية ومجلس للوزراء. ورأينا حرية تنقل متزايدة، وانتعاشا اقتصاديا في بعض المناطق وتقدما في ميدان تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن. وتحسنت حالة وسائط الإعلام. وأجريت ثلاثة انتخابات رئيسية - انتخابات برلمانية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وانتخابات محلية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وانتخابات خاصة مؤخرا جدا في جمهورية صربسكا. وزادت عمليات الانتخاب على مراحل من امكانيات تعزيز التنفيذ المدني لاتفاقات السلام. كما أنه مما له أهمية خاصة الزيادة الأخيرة في عدد المتهمين المحبوسين لدى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وعلى الرغم من أن هذه التطورات الأخيرة ليست كافية فإنها أتاحت الفرصة على الأقل لمستقبل تتوفر فيه مقومات النجاح لمئات الآلاف من الأفراد، ومهدت السبيل لإحراز المزيد من التقدم. وأصبحت توجد اليوم في البوسنة والهرسك أماكن للحياة الطبيعية من الناحيتين السياسية والمدنية.

ويوعز هذا التقدم أساسا إلى تحسين التنسيق في جهود المجتمع الدولي بتوجيه من الممثل السامي، وفريق الاتصال، والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة أود أن أشيد إشادة خاصة بالسيد كاي إيدي، الذي مكنت قيادته الماهرة البعثة من أن تنفذ ولايتها على نحو فعال. وأود بصفة خاصة أن أبرز برامجها الناجحة لإصلاح وإعادة تشكيل الشرطة المحلية في الاتحاد ومؤخرا جدا في جمهورية صربسكا. وينبغي أن نذكر أيضا التعاون الوثيق والتوزيع الكفء للمسؤوليات بين فرقة عمل الشرطة والقوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار. وبقيام مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك فرقة عمل الشرطة، فإنه يكون قد وجه رسالة واضحة عن التزامه المستمر بتنفيذ السلام في البوسنة والهرسك.

وعندما ننظر إلى التقدم المحرز في تنفيذ السلام، ينبغي بالطبع إيلاء الاحترام الواجب أيضا إلى آلاف المبادرات والقرارات التي اتخذها أفراد ومنظمات غير حكومية في البوسنة والهرسك. فقد دللت جميعها على أنه ما زالت توجد هناك هوية بوسنية تتجاوز الخطوط الإثنية.

ومما يؤسف له أن إسهام القادة في البوسنة والهرسك في هذه العملية لم يكن مقنعا حتى الآن. فمن المخيب للأمل أن الكثير من القضايا الأساسية ما زالت لم تحسم، ويرجع سبب ذلك أساسا إلى أن القادة السياسيين يتمسكون بالنهج القومية الضيقة القديمة.

ومنذ بداية اتفاق دايتون للسلام، ما فتئت السويد تؤكد على أهمية وجود منظور طويل الأجل لتنفيذ السلام. وبعد شهور عديدة من المعاناة والتدمير، فإن الأمر يستغرق وقتا لإعادة بناء الثقة والمقبولية فيما بين الجماعات الإثنية لكي تعيش معا مرة أخرى.

وعلى الرغم من أن المنظور طويل الأجل لا يمكن التعبير عنه في كل الأوقات في قرارات ملزمة، فإن السويد تشعر بارتياح لأن المجتمع الدولي يتصرف من الناحية العملية بشكل متزايد واضعا هذا المنظور نصب عينيه. ومن الأدلة الواضحة على ذلك التصميم الذي تم الإعراب عنه من خلال إعلان بون في الأسبوع الماضي. ومن المهام التي تنتظرنا ضمان أن تكون الانتخابات التي ستجري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ حرة ونزيهة. ويتعين السير قدما بقضيتي حرية التنقل والاتصالات السلسة في كل أنحاء ذلك البلد. وفي هذا الصدد، تكتسي الأنشطة المستمرة لإزالة الألغام وإزالة نقاط التفتيش غير القانونية أهمية كبرى.

وترى السويد شأنها شأن الممثل السامي - أنه ينبغي، أن تتركز الجهود في عام ١٩٩٨ على وجود وسائط إعلان حرة وشرطة خاضعة للأساليب الديمقراطية. ومن الأساسي أيضا تمكين اللاجئين والمشردين من العودة إلى ديارهم بما في ذلك اللاجئون فيما يسمى بمناطق الأقليات. وسوف يكون نجاح عودة اللاجئين خلال عام ١٩٩٨ أمرا حاسما لعملية المصالحة كلها. ومن الأمور التي لها أهمية خاصة الدعوة التي انطلقت في بون من أجل أن يقدم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين نهجا إقليميا لعودة اللاجئين يشمل أيضا كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذا السياق، أحطنا علما مع الارتياح بالإعلان الذي صدر في جنيف أمس من جانب ممثل جمهورية صربسكا الذي قال فيه:

"إن جميع عمليات العودة التلقائية للأقليات من بلدان اللجوء وكذلك من الاتحاد تلقى التأييد".

وإني مقتنع بأنه عندما يوضع هذا القول في الممارسة العملية، فإنه سيؤدي إلى تحركات مماثلة في أماكن أخرى من هذه المنطقة.

إن إقامة مؤسسات مشتركة تمارس نشاطها، وكذلك اعتماد وتنفيذ تشريعات أساسية أمر طال انتظاره حقا. ويجب التصدي لهذه المسائل لها بشكل كامل ودون أي تأخير.

وأخيرا ولكن ليس آخرا بالتأكيد، لا بد من تقديم مجرمي الحرب الذين صدرت بحقهم لائحات اتهام إلى المحكمة في لاهاي. ومما يثير الانزعاج بشكل متزايد أن البعض منهم مسموح لهم بالاستمرار في ممارسة السيطرة على الحياة السياسية في بالي.

إن الوقت لم يحن بعد للتخفيف من المشاركة الدولية في تأمين عملية السلام في البوسنة والهرسك. وبلدي ملتزم بمواصلة دعمه الكامل لعملية السلام في البوسنة وفي المنطقة قاطبة. غير إننا ما زلنا مقتنعين بأن نجاح كل جهودنا في مجال التنفيذ المدني بما في ذلك من خلال قوة الشرطة الدولية، أمر يتوقف على استمرار وجود قوة عسكرية دولية ذات مصداقية في البوسنة. إن السويد على استعداد لمواصلة الاسهام في مثل هذه القوة بعد انتهاء ولاية قوة تثبيت الاستقرار، شريطة أن تظل تعمل بإذن من الأمم المتحدة، وتقودها منظمة حلف شمال الأطلسي، وتشارك الولايات المتحدة فيها على أرض الواقع. وفي هذا السياق نرحب بحرارة بالبيان الذي أعلنه اليوم رئيس الولايات المتحدة السيد وليام كلينتون.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل السويد على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السير جون ويستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود قبل كل شيء أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في التوجه إليكم شخصيا، سيدي الرئيس، بعبارات الترحيب هنا عصر اليوم.

وقبل أن أبدأ في إلقاء بياني المعد، أود أن أرحب باسم الحكومة البريطانية بآخر إجراء قامت به قوى تثبيت الاستقرار، التي تصرفت بموجب الإذن الوارد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، المتمثل في القاء القبض على اثنين من الكروات البوسنيين الذين وجهت إليهم قرارات اتهام بارتكاب جرائم حرب. ونحن نهنئ أفراد قوة تثبيت الاستقرار الذين قاموا بشجاعة ونجاح بهذه العملية. وبالنسبة لمجرمي الحرب الآخرين الذين صدرت بحقهم قرارات اتهام والذين ما زالوا مطلقي السراح، نوجه إليهم بموجب هذا انذارا بأنهم أيضا مازالوا مسؤولين عن جرائمهم. وعليهم أن يسلموا أنفسهم للمحكمة الجنائية الدولية دون تأخير. وينبغي أن يمتثل كل أطراف اتفاق السلام امتثالا كاملا لالتزامهم بنقل هؤلاء المتهمين بارتكاب جرائم حرب إلى لاهاي. فالعدالة أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام الحقيقي والمصالحة في البوسنة. ويؤكد ذلك الإجراء الذي قامت به ليلة أمس قوة تثبيت الاستقرار.

وقد وضع مجلس تنفيذ السلام في بون جدول أعمال معجل للتنفيذ المدني في العام القادم. وأكد مجددا أن السبيل الوحيد للسير قدما هو وجود دولة موحدة للبوسنة والهرسك بكيانين اثنين وسيادة وأمن داخل حدودها الحالية.

إن المملكة المتحدة عاقدة العزم على أن تضع بكل ثقلها وراء عملية السلام. ونحن ندعم بقوة نية الممثل السامي في استعمال سلطته الكاملة بموجب اتفاق دايتون لدفع عملية التنفيذ إلى الأمام. وقد أكدت بون مجددا مساندتها الكاملة للمجتمع الدولي في جهوده.

وهدفنا كهدف كل المجتمع الدولي يتمثل في وجود دولة البوسنة الديمقراطية والمزدهرة التي تحتل مكانها كأمة حديثة في أوروبا. ويبذل المجتمع الدولي جهدا هائلا من أجل تحقيق هذا الهدف، ويستحق أعضاء الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي تشارك في البوسنة، لا سيما كارلوس ويستندورب وكاي إيدي وفريقيهما، مديحنا وتأييدنا لمنجزاتهم الكبيرة خلال عامين منذ اتفاق دايتون. إن الخسارة الفاجعة التي ذهب ضحيتها اثنا عشر موظفا دوليا في حادث تحطم طائرة عمودية في البوسنة يوم ١٧ أيلول/سبتمبر تشهد على شجاعة والتزام الذين يسعون إلى تحقيق السلام في هذا البلد المضطرب.

لقد وفّينا بما التزمنا به من جانبنا في الصفقة. وآن الأوان أن ينفّذ زعماء البوسنة جانبهم منها. إن مؤتمر بون لتنفيذ السلام قد بيّن ذلك بوضوح تام. إننا ننتظر خطوات من السلطات البوسنية بشأن حريات وسائط الإعلام. وننتظر خطوات تسمح للاجئين والمشردين بأن يعودوا إلى ديارهم. كما ننتظر تغيير قوانين الملكية حتى تكون عادلة. وننتظر إحراز تقدم في تعزيز المؤسسات المركزية وفي الأخذ بممارسات حكومية طيبة، خصوصا في مجال الشفافية في الحسابات العامة. ونأمل أن تجتمع عما قريب جمعية جمهورية صربسكا الجديدة والحكومة، وتركزا على جعل جميع المؤسسات السياسية في سائر أنحاء البوسنة على مستوى المعايير المقبولة دوليا في مجال تحقيق الديمقراطية والخضوع للمساءلة.

وكما قلت قبل لحظة، إننا ننتظر خطوات من السلطات في البوسنة وجيرانها نحو تسليم من اتهموا بارتكاب جرائم حرب إلى المحكمة الدولية في لاهاي، إعمالا لما التزمت به.

وننتظر أيضا الالتزام بالمواعيد القصوى التي حددت في بون ويؤسفنا أن الأطراف قد عثرت عند الحاجز الأول من الشوط، بعدم اعتمادها قانون المواطنة. ونرحب بخطوة الممثل السامي الرامية إلى تطبيق القانون على أساس مؤقت، إلى أن تجيزه الجمعية البرلمانية.

لقد رحبت المملكة المتحدة بالاستعداد الذي بدا هذا العام لاستخدام القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار لمساندة التنفيذ المدني. ويرتهن استمرار النجاح في هذا المجال بالحفاظ على بيئة آمنة. وعلى أثر اجتماع وزراء خارجية منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، تنظر منظمة الحلف الآن في الخيارات الممكنة لتشكيل قوة تحل محل القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، بحيث تخلف القوة الأخيرة عندما تنتهي ولايتها في حزيران/يونيه من العام القادم.

إن الجنود البريطانيين كانوا حاضرين على أرض البوسنة منذ بداية قوة الأمم المتحدة للحماية، ولا يزالون أكبر فرقة أوروبية في ملاك تلك القوة. وقد أوضح الوزراء البريطانيون أن هؤلاء الجنود مستعدون للبقاء على مدى المستقبل المنظور، إذا كان الآخرون مستعدين لذلك أيضا.

ولذا نرحب بحرارة بالتزام الرئيس كلنتون، من حيث المبدأ، بالإسهام بقوات من الولايات المتحدة وبقيادة من الولايات المتحدة في قوة تخلف القوة الحالية. وسوف يساعد ذلك على إنجاح مهمة لاحقة لمهمة القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، وعلى تعزيز الإنجازات الكبيرة جدا لتلك القوة في تحقيق تقدم التنفيذ المدني. ونحن نتطلع إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة، بما في ذلك قوة الشرطة الدولية. إن ما يتمتع به أعضاء تلك القوة من التزام وروح مهنية هو قوة رئيسية للتغيير في البوسنة. والمملكة المتحدة تساند بقوة الدور المعزز الذي ارتُئِيَ في بون إسناده إليهم، لا سيما في تدريب قوات شرطة الكيانات، حتى تستطيع تلك القوات خدمة مجتمعاتها بروح احترافية وغير تمييزية في الحفاظ على سيادة القانون. والمملكة المتحدة مغتبطة لتعيين السيد رتشارد مونك، الذي هو وكيل مسؤول بريطاني كبير عن الأمن، مفوضا جديدا لقوة الشرطة الدولية. وسوف نسانده كل المساندة في عمله الهام.

ونحن نعتقد أن تمديد ولاية تلك القوة لمدة ستة أشهر - على أساس قابل للتجديد، حتى تتمشى مع ولاية القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار - هو أمر متماسك من الناحية الاستراتيجية ويشكل في الوقت نفسه الطريقة المُثلى للوفاء بمتطلبات التشغيل. ونأمل أن يُقبَل هذا التجديد بدون صعوبة.

إننا نريد جميعا أن نرى البوسنة قد استردت الوضع الطبيعي. ولا يتوقع أحد إعادة بنائها بين يوم وليلة، والمملكة المتحدة مستعدة لمواصلة المسيرة إذا سار معها الآخرون. لقد استثمرنا حتى الآن أكثر من بليون جنيه استرليني، ماليا وعسكريا. وقلت في مستهل ملاحظاتي إن

هدفنا هو أن نرى البوسنة مشاركة في أوروبا مشاركة كاملة. غير أن ذلك، والسلام الدائم الذي يرتكز إليه مثل هذا الدور، ليسا هبة من المجتمع الدولي، مهما عملنا عملا مضنيا في البوسنة. فخطوات زعماء البوسنة هي التي ستحدد في خاتمة المطاف الكيفية التي تلاقي بها البوسنة القرن الحادي والعشرين. إنهم سيخضعون للمساءلة أمام التاريخ وأمام المجتمع الدولي وأمام شعبهم.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن أقول كم نشعر بأننا تشرفنا اليوم بعقد اجتماعنا برئاسة وزير خارجية بلد أصبح رمزا للسعي إلى التسوية السلمية للمنازعات ولتنفيذ سيادة القانون.

إننا نلج السنة الثالثة لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، كما أننا في منتصف فترة التثبيت.

إن خطة التثبيت التي اعتمدت في العام الماضي لفترة سنتين كانت تقوم على منطق جديد - منطق نهج مشروط وتعاقدي في عملية السلام. إن هذا النهج يمكن تلخيصه بسهولة: ليس هناك بديل موثوق به لاتفاق السلام، ومسؤولية تنفيذ ذلك الاتفاق تقع أولا على عاتق السلطات المنتخبة في البوسنة والهرسك.

ومن حسن الحظ أن مجرد مقارنة الوضع الحالي بالوضع الذي كان سائدا قبل سنتين فقط في البوسنة والهرسك تمكننا من أن نرى أن تقدما قد أُحرز. إن الجانب العسكري لاتفاق السلام قد أُتم معظمه. وبُذل جهد عظيم لإعادة البناء في البلد، ويجب أن نهنئ السلطات على ذلك.

ومما يشرف الاتحاد الأوروبي أنه - بمراحل - أكبر مساهم بالعون نحو استعادة الهياكل الاقتصادية للبوسنة والهرسك. بيد أنه ينبغي التذكر بأن استمرار المساعدة الدولية أمر مرتبط باحترام الأطراف للالتزامات الناشئة عن الاتفاق. وهذا الشرط يجب النظر إليه في ضوء إيجابي: إن من يتعاونون بنيّة حسنة في تنفيذ الاتفاق، سواء على الصعيد المركزي أو المحلي أو البلدي، يمكن أن يكونوا واثقين من الحصول على مساندتنا.

غير أن هذا الجهد الهائل لا يمكن أن يؤدي إلى استعادة دائمة للحالة في البوسنة والهرسك إلا إذا جرى القيام بالإصلاحات اللازمة، وإلا إذا كانت المؤسسات المركزية قادرة على أداء وظائفها بطريقة أكثر إرضاء. إن احترام دستور البوسنة والهرسك، وتنفيذ الشروط المادية والسياسية اللازمة لتشغيل تلك المؤسسات على جميع المستويات، هما من الأولويات.

وفيما يجاوز تلك المصاعب المتعلقة بتشغيل المؤسسات المركزية، لا يزال الأمر يقتضي إحراز تقدم في مجالات كثيرة - تعزيز التحول إلى الديمقراطية، وتنمية وسائط الإعلام المتعددة، وإصلاح الشرطة والقضاء، ومكافحة الفساد. وتنوّه فرنسا كذلك بأهمية تحسين الحالة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وعودة اللاجئين والمشردين. فحتى اليوم لم يتمكن من العودة إلا أقل من ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ إلى ديارهم، من مجموع يزيد على مليونين.

وتحث فرنسا، بلا مرية، على تسليم جميع الأشخاص المتهمين إلى المحكمة الدولية للمحاكمة عن الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة. وهنا، مرة أخرى، تقع على الأطراف المسؤولية الأولى عن تسليم مجرمي الحرب الذين يجري البحث عنهم. وفرنسا، التي اشتركت منذ البداية في إنشاء المحكمة، والتي دفع جيشها ثمنا غاليا في خدمة السلام في البوسنة والهرسك - ٧٠ قتيلا و ٧٠٠ جريح - صدمت صدمة عميقة بالبيانات التي أدلِي بها حديثا إلى الصحف، وهي بيانات تتساءل عن سلوك الدول المشاركة في قوة تثبيت الاستقرار في تنفيذ مقررات المحكمة. فكما أكد الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي قبل وقت قصير، أن جميع الحلفاء وجميع البلدان المساهمة بقوات لقوة تثبيت الاستقرار يحدوها العزم نفسه على كفالة تقديم المتهمين بجرائم حرب إلى العدالة. إن القبض الذي حدث توا في البوسنة الوسطى، على شخصين متهمين، إنما هو مثال. إن هذا جهد مشترك، تحت سلسلة وحيدة من القيادة وطبقا لقواعد التزام متماثلة. إن السياسة التي تتبع في هذا المضمار يقررها مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي. والضباط الفرنسيون الموجودون اليوم في البوسنة والهرسك يتبعون، أسوة بغيرهم، التوجيهات التي يصدرها الحلفاء، بالتشارك فيما بينهم، ويطبقون تطبيقا صارما قواعد الاشتباك التي وضعتها منظمة حلف شمال الأطلسي للقبض على الأشخاص الذين تتعقبهم المحكمة.

إن الحالة في البوسنة والهرسك تدعو إلى جهود إضافية من الجميع، خصوصا من الأطراف. لم تبق سوى

سنة واحدة لإتمام خطة التثبيت. وبضعة أشهر فقط قبل عقد الانتخابات العامة القادمة.

ومن ثم فهذه مسألة عاجلة. وقد بين مؤتمر تنفيذ السلام الذي عقد قبل وقت قليل في بون بجلاء المسار الذي يتعين اتباعه.

وسوف يواصل الممثل السامي المكلف بتنفيذ الجوانب المدنية في اتفاقات السلام في هذا الصدد أداء دور رئيسي في التنسيق. والجهود المضنية التي بذلها السيد كارل بيلدت ويبذلها اليوم السيد كارلوس وستندورب قد أسهمت كثيرا فيما تحقق من نجاحات في البوسنة والهرسك منذ انتهاء الأعمال العدائية. وقد يعتمد الممثل في هذا الصدد على التأييد المستمر من حكومتي.

كذلك تقدم الأمم المتحدة إسهاما مهما في استقرار الوضع في البوسنة والهرسك والمنطقة من خلال عمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وبوجه خاص من قبل فرق عمل الشرطة الدولية. وفرنسا تتقدم في هذا الصدد بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، السيد إيدي لجهوده في دعم عملية السلام ونؤكد اليوم تأييدنا الكامل للسيدة اليزابيث رين التي تخلفه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل فرنسا على كلماته الرقيقة للغاية عن بلدي.

السيد العربي (مصر): يسعدني أن أبدأ بياني بالترحيب بكم، وزير خارجية كوستاريكا، الدولة التي تقدم دائما إسهامات بناءة لدعم صرح السلام العالمي، في مقعد رئاسة المجلس.

إن مجلس الأمن يعقد جلسته اليوم لمناقشة وتقييم تنفيذ اتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك في إطار ممارسته لمسؤولياته الأصيلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، تلك المسؤولية التي تمتد لتشمل متابعة تنفيذ كافة اتفاقات السلام في جميع مناطق النزاع بهدف ضمان عدم حدوث انتكاسة في هذه المناطق، ورقابة التنفيذ الفعال والمتوازن لأحكام هذه الاتفاقات، بما يضمن مصالح كافة الأطراف المعنية في الأمن والاستقرار والسلام.

وتكتسب المناقشة العامة اليوم أهمية خاصة، بالنظر إلى أنها تأتي في ظل ظروف تتسم بالإيجابية، تحققت فيها العديد من الإنجازات في مجال تنفيذ اتفاق دايتون، لعل أهمها الانتخابات الرئاسية ثم الانتخابات البلدية، وغيرها من انتخابات الهيئات التشريعية، وهي جميعها مؤشرات على أن تنفيذ اتفاق دايتون يسير في المسار الصحيح، في بعض المجالات. إلا أن التحليل الدقيق لمدى التوازن في تنفيذ أحكام الاتفاق يوضح بجلاء أنه على الرغم من التقدم المحرز، فما زال تنفيذ الاتفاق في بعض المجالات الأخرى متأخرا إلى درجة تبعث على القلق، بل على الخوف من أن ينهار اتفاق السلام بكامله.

فمن الجدير بالملاحظة أن التقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ السلام يرتبط ارتباطا لصيقا بالجهود المبذولة نحو معالجة وتسوية مسألة جرائم الحرب. وعلى الرغم من صعوبة معالجة هذه المشكلة، فإن قيام قوات تثبيت الاستقرار في ١٠ تموز/يوليه باعتقال أحد مجرمي الحرب الصادر ضدهم قرار اتهام، وقيام القوة مساء أمس باعتقال اثنين من مجرمي الحرب الكروات، قد أثبت بما لا يدع مجالا للشك أن قوة تثبيت الاستقرار تستطيع بل أن هذه القوة قادرة على معالجة هذه المشكلة، خاصة وأنه من ضمن ٧٨ متهما لم يتم اعتقال سوى ٢٠ فقط منهم (١٤ كرواتيا و ٣ بوسنيين و ٣ صرب) تمت محاكمة اثنين منهم فقط وصدرت أحكام بحقهما، وما زال ٥ منهم قيد المحاكمة في الوقت الحالي في قضيتين مختلفتين.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن البوسنيين كانوا الوحيدين الذين سلموا كل المتهمين الثلاثة الموجودين في نطاق اختصاصهم، وإلى أن كرواتيا أظهرت أيضا قدرا كبيرا من حسن النية، ولكن صرب ريبابليكا صربسكا فقط هم الطرف الرافض للتعاون الآن مع المحكمة، فمن بين ٥٧ متهما صربيا تم اعتقال ثلاثة فقط، بما يعني أن هناك عددا كبيرا ما زال طليقا.

إن التحليل المتعمق للإحصائيات التي ذكرتها ولحقيقة أن متهمين رئيسيين، بمن فيهم كارادیتش وملادیتش، ما زالوا طلقاء بل ويمارسون قدرا كبيرا من النفوذ السياسي. يقودنا هذا إلى القول بأن عملية السلام في البوسنة لن تتقدم باطراد دون اعتقال هؤلاء المتهمين، ولن يكتب لعملية المصالحة النجاح دون أن يحاكموا. إن مجلس الأمن عليه مسؤولية تاريخية في هذا المنعطف الهام بتفويض القوة، والقوة التي ستخلفها في المستقبل،

بتتبع مجرمي الحرب وتقديمهم للمحاكمة، كما أن على المجلس مسؤولية أخرى بتوفير الدعم المالي للمحكمة لتمكينها من أداء مهمتها بالسرعة والكفاءة المطلوبين.

تسببت الأزمة الدستورية التي سادت في ريبابليكا صربسكا في قلق عميق للمجتمع الدولي، إذ أثبتت أن انعدام الرقابة على تنفيذ اتفاق السلام وترك مجرمي الحرب طلقاء يمكن أن يقودا إلى مزيد من الانفصال بدلا من التوحيد، ولعل انقسام هذا الكيان من الناحية العملية إلى قسمين، يتم إدارة أحدهما من بالي ويتم إدارة الآخر من بانيالوكا، لدليل عملي على نتائج هذا الوضع، خاص في ضوء التصارع الواضح على السلطة الذي يشارك فيه بعض مجرمي الحرب.

وعلى الرغم من ذلك، أتت الانتخابات البرلمانية التي عقدت خلال تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ببارقة أمل نرجو أن تقود إلى تصحيح هذا الوضع، إلا أن ذلك لن يتأتى سوى بالتنفيذ الكامل لنتائج الانتخابات وبالشكل الذي يسمح بإعادة توحيد هذا الكيان. وفي هذا الصدد، فإن المجتمع الدولي يجب أن يتبع منهجا يربط بين المساعدات الاقتصادية من جهة، وتحقيق الأهداف السياسية المطلوبة من جهة أخرى في ريبابليكا صربسكا.

إن تنفيذ الملحق السابع من اتفاق دايتون للسلام الخاص بالعودة الطوعية والحرة والآمنة للاجئين والمشردين، خاصة في مناطق الأقليات، قد أصبحت عملية محبطة ومخيبة للآمال، وتظهر هذه العملية بجلاء الاهتمام بتنفيذ الجوانب السياسية من اتفاق دايتون على حساب الجوانب الإنسانية والعرقية التي تحمل في طياتها خطرا يهدد السلام في البوسنة بكامله. فمن أكثر من مليوني مشرد في نهاية الأعمال العدائية، عاد حوالي ٣٨١ ألفا فقط إلى منازلهم، منهم حوالي ١٧١ ألف لاجئ و ٢١٠ ألف مشرد، ولم تتح الفرصة لباقي اللاجئين والمشردين للعودة إلى منازلهم حتى الآن.

وعلى الرغم من النجاح النسبي لخطة المدن المفتوحة، التي أطلقها المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي تسهم في توزيع المساعدات الاقتصادية لتشمل اللاجئين والمشردين داخليا في أماكنهم الحالية، والخطة الشاملة التي اعتمدها المجتمع الدولي لعودة أعداد كبيرة من اللاجئين، بالرغم من كل ذلك فإن العقبات السياسية أمام تنفيذ هاتين الخطتين ما زالت كبيرة. ولذلك فإن الحاجة قد أصبحت ملحة لاتخاذ إجراءات حاسمة - لعل أهمها إلغاء قوانين العقارات المبنية على أساس عرقي في كافة أنحاء البوسنة والهرسك وتنظيم العودة السريعة للاجئين والمشردين إلى منازلهم الأصلية، وليس إلى أي مكان آخر قد يرغمون على التوجه إليه، مع ضمان وكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في كافة أنحاء البوسنة والهرسك، وحرية الحركة وحرية الصحافة التي تكتسب أهمية متزايدة مع مرور الوقت.

أنتقل الآن إلى تنفيذ الأحكام العسكرية من اتفاق دايتون والأحكام الخاصة بالاستقرار الإقليمي. فعلى الرغم من أن التاريخ المحدد لتنفيذ المرحلة الثانية من خفض التسلح بموجب الاتفاقية دون الإقليمية للحد من التسلح كان في نهاية تشرين الأول/أكتوبر الماضي، فإن ريبابليكا صربسكا ما زالت تصر على عدم إجراء التخفيضات الكبيرة المطلوبة للالتزام بأحكام هذا الاتفاق، مما يلقي ظلالا من الشك حول نواياها العسكرية، خاصة في ضوء أن القدرات العسكرية للاتحاد أقل بكثير من الحد الأقصى الذي وضعته الاتفاقية.

وفي هذا الصدد فإن المخاوف التي تسوقها ريبابليكا صربسكا من برنامج "التجهيز والتدريب" ليس لها ما يبررها إذا ما توافرت النية السياسية للمصالحة وتجنب المواجهات العسكرية. لذلك فإن على مجلس الأمن مسؤولية خاصة تجاه تنفيذ هذا الشق من اتفاق دايتون، ليس فقط لمنع نشوب أي نزاع في المستقبل في هذه المنطقة، ولكن أيضا في إطار من ممارسته لمسؤولياته بموجب الميثاق في تنظيم التسلح.

وفيما يخص تشكيل الهيئات المشتركة، فقد تابعت مصر باهتمام نتائج الاجتماعات المختلفة لمجلس تنفيذ السلام وآخرها اجتماع بون يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر الجاري. ونود أن نؤكد مرة أخرى على أن انتصار قوى التوحيد سيعتمد إلى حد كبير على خلق الهيئات المشتركة. فمن غير المنطقي، على سبيل المثال، أن نتحدث عن التوحيد في الوقت الذي لا توجد فيه اتصالات تليفونية مباشرة بين الاتحاد وريبابليكا صربسكا، ولا توجد فيه عملة موحدة، ولم يتم فيه اعتماد قوانين الحصول على المواطنة، وفي الوقت الذي لا توجد فيه القدرة الاقتصادية على بناء هذه الهيئات في مناخ لا يتيح القدر الكافي من حرية الحركة.

وفي هذا الإطار فإن جهود إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية يجب أن تحتل مكانة عالية في مجهودات توحيد البوسنة، ليس فقط في إطار تنفيذ اتفاق دايتون للسلام ولكن في إطار من سعي حثيث للمجتمع الدولي لمساعدة البوسنة. فعلى الرغم من تنفيذ المانحين لتعهداتهم التي قدرت بمبلغ ١,٨ بليون دولار عام ١٩٩٦، وتعهدات المانحين بمبلغ ١,٢٤ بليون دولار عام ١٩٩٧، فإن رفض ريبابليكا صربسكا حضور مؤتمر المانحين السنوي، في إطار من الرفض للاستجابة لجهود الاندماج والتوحيد، يفرض تساؤلات خطيرة حول نوايا هذا الكيان في ظل الظروف المعقدة لتنفيذ اتفاق دايتون.

إن ما يعوق جهود الإعمار والتنمية في البوسنة في الوقت الحالي هو اعتبارات تتعلق بالسيطرة السياسية على الاقتصاد وعدم وجود حد أدنى من الشفافية فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية. وذلك ناجم دون شك عن عدم وجود ثقة بين الأطراف المختلفة. ولذلك فإن جهود الإعمار يجب أن ترتبط بالاستجابة للجهود السياسية. وقد أرسل قرار الجمعية العامة حول البند المعنون "الوضع في البوسنة والهرسك" هذا العام الرسالة الصحيحة بالربط بين المساعدات الاقتصادية من جهة والاستجابة لجهود التسوية السياسية من جهة أخرى. ونأمل أن يقود ذلك إلى مزيد من الاستجابة لجهود التسوية السياسية.

بعد أن استعرضت رؤية مصر للوضع في البوسنة والهرسك، تلك الرؤية التي تشاطرها كافة الدول الأعضاء بمجموعة الاتصال حول البوسنة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فإننا نرى أهمية بالغة في ألا يقتصر دور مجلس الأمن في البوسنة على البعثة المدنية في البوسنة والهرسك، على الرغم من مجهوداتها العظيمة، التي ساهمت في تهدئة الأوضاع، ومجهودات قوة الشرطة الدولية في إعادة هيكلة الشرطة، تلك المجهودات التي يعكسها بجلاء التقرير المعروض على المجلس اليوم.

إننا نرى أهمية كبيرة أن يضع مجلس الأمن عددا من الخطط الإرشادية لمعالجة المشكلات السالف ذكرها، بالتنسيق مع مجلس تنفيذ السلام في البوسنة. كما نرى أن يولي المجلس دورا أكبر لقوة تثبيت الاستقرار والقوة التالية لها اعتبارا من شهر حزيران/يونيه القادم، في فرض إرادة المجتمع الدولي وإرادة شعب البوسنة في خلق دولة واحدة متعددة العرقيات يعيش شعبها تحت سقف واحد في ظلال من الاستقلال والسيادة والوحدة الإقليمية داخل حدودها الدولية المعترف بها.

ختاما فإني أود أن أحيي مجهودات الممثل السامي للبوسنة السيد كارلوس ويستندروب، خاصة في الظروف الحالية التي تولى فيها مهامه، وأن أشيد بمجهودات المبعوث الخاص للأمين العام في البوسنة، وقائد قوة الشرطة الدولية في البوسنة، وقادة قوة تثبيت الاستقرار، وكافة الرجال والنساء العاملين في ظروف صعبة لدعم السلام في البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إلى بلدي.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى صوت من سبقوني في الترحيب بكم، سيدي الرئيس، في نيويورك لتولي رئاسة هذه الجلسة الهامة. ونحن نشيد بكم للجهود المتصلة التي ما فتئ بلدكم يبذلها لمصلحة السلام.

إذا استعرضنا التقدم المحرز خلال العامين اللذين انقضيا منذ إبرام اتفاق دايتون للسلام، سنلاحظ أن الكثير قد تحقق بالفعل. فالبوسنة والهرسك اليوم تختلف كثيرا عما كانت عليه في عام ١٩٩٥، إذ زاد فيها الاستقرار إلى حد بعيد، وقل العنف بدرجة كبيرة، وظهرت فيها علامات على مستقبل أكثر إشراقا. والفضل الكبير في هذه التطورات الإيجابية يرجع إلى المشاركة المنسقة لمجموعة من الأطراف الدولية العاملة في المنطقة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، والممثل السامي وموظفوه، والرجال والنساء البواسل العاملون في قوة تثبيت الاستقرار، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وطائفة من المنظمات غير الحكومية. وتقدر جمهورية كوريا بالغ التقدير كل جهودهم المتفانية لدفع مسيرة السلام والاستقرار في ذلك البلد الذي أنهكته الحرب، وتشيد إشادة كبيرة بأولئك الذين قدموا التضحية الكبرى إذ فقدوا أرواحهم في تلك المهمة النبيلة.

إن وفدي، عند تقييمه الحالة العامة، يشير إلى تقرير الممثل السامي في نيسان/أبريل من هذه السنة، الذي حدد ثلاثة اتجاهات لتطور الأحداث في البوسنة ينبغي تفاديها

أو منعها، وهي، أولا، الخيار العسكري؛ وثانيا، خيار الانفصال، وثالثا، خيار سيطرة مجموعة عرقية واحدة.

ومما يدعو إلى التفاؤل أن نلاحظ أن الخيار العسكري اليوم ليس ممكنا ولا واقعيا، وأنه لا توجد مجموعة عرقية تعتبره بديلا جديا أو مغريا في هذه المرحلة. ولكن، هناك خطـــر في أن يقوم أحد الأطراف مرة أخرى بتغليب هذا الخيار لو أن التزام المجتمع الدولي بالسلام في البوسنة أصابه الونى أو انتهى.

ويسعدنا أن نلاحظ أن خيار الانفصال العلني يبدو أنه فقد أيضا بريقه لجميع المعنيين بالقضية. بيد أن الخطــــــر ما زال ماثلا في السعي للانفصال البطيء التدريجي، ويجب علينا أن نظل على حذر من ذلك.

وفيمـــــا يتعلق باحتمال سيطرة مجموعة عرقية واحدة، فإنه يسعدنا أيضا أن نلاحظ أن هناك مؤسسات مشتركة تشمل جميـــــع المجموعات العرقية الرئيسية الثلاث قائمة الآن في البوسنة، وأن خطر سيطرة إحداها على الأخرى قد اضمحل. ولكـــــن التشغيل الحالي لهذه المؤسسات المشتركة يكشف النقاب عن أن التعاون والتنسيق السلسين فيما بين قـــادة المجموعات الثلاث لم يتجسدا بعد.

وعليه، تعرب جمهورية كوريا عن اقتناعها مجددا بأن تنفيذ اتفاق السلام هو الطريق الوحيد إلى تحقيق حل شامل. وبموجب توجيه اتفاق السلام والمبادئ الإرشادية والاستنتاجات المنبثقة عن الاجتماعات المتتالية التي عقدها مجلس تنفيذ السلام، يلزم إنشاء هياكل سياسية واجتماعية متعددة الأعراق وتعزيز الإصلاح الاقتصادي.

وفي هذا السياق، نود أن نسلط الضوء على ستة مجالات نعتقد أنه يوجد فيها ما يبرر بوضوح القيام بالمزيد من العمل الهادف.

أولا، لا بد أن تتخذ الأطراف المعنية إجراء عاجلا لضمان تمكين اللاجئين والمشردين من العودة بأمان إلى ديارهم، بما في ذلك إلى المناطق التي يشكلون فيها أقلية، وتوفير الحماية الكافية لهم للتمتع بحقوق الملكية.

ثانيا، يتعيَّن على جميـــــع الأطراف أن تضاعف جهودها للتعاون مع المحكمة الدولية بغية توطيد الاحساس بالعدالة وسيادة القانون في وطنها. إن السلام في البوسنة لن يعمـــــر طويلا مــــا لم يكن سلاما عادلا. وإن مجرمي الحـــرب يجب ألا يسمح بإفلاتهم من العقـاب، إكرامـا لمن وقعوا ضحايا فــــي المنطقة، ولكي لا يصبح ذلك سابقة مريعة.

ثالثا، إن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بغض النظر عن الانتماء العرقــــي لجميـــــع الأطراف المعنية، شرط أساسي مسبق لإنشاء دولة بوسنية ديمقراطية متعددة الأعراق.

رابعا، ينبغي أن تعمل المؤسسات المشتركة في الحكومة المركزية بصورة فعالــــة بغية إعادة توحيد المجتمع البوسني ومصالحة الناس من جميع الأعراق. ويتعيَّن على قادة كل مجموعة عرقية التحلي بمزيد من المرونة في العمل بصورة تدريجية تحقيقا لهذا الغرض. وفي الوقت ذاته، يتعيَّن تنفيذ نتائج انتخابات المجالس البلدية التي جرت في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام تنفيذا تاما ودون تأخير.

خامسا، ينبغي الاستمرار فــــــي ربط المساعدة الاقتصادية الدولية بدرجة امتثال السلطات المختلفة في البوسنة والهرسك للالتزامات والشروط المحددة في اتفاق السلام والاجتماعات الدولية اللاحقة ذات الصلة. ولا بد من سير عملية التعمير الاقتصادي والعمليــــة الديمقراطية السياسية جنبا إلى جنب.

سادسا، من الضروري مواصلة عملية إعادة تشكيل الشرطة المحلية التي تمت على يد قوة الشرطة الدولية بصورة قديرة وأن تكون هذه العملية الحيوية مصحوبة بإصلاح شامل للنظام القضائي. وإن المبادرة الأخيرة التي قامت بهـــا قوة الشرطة الدولية والرامية إلى معالجة الجرائم الماليــــة والفساد تستحق أيضا دعم المجتمع الدولي.

أخيرا، نعتقد بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، انطلاقا من التقدم الكبير الذي أحرز حتى الآن، يتعيَّن عليهما وبامكانهما، أن يقوما بالمزيد لتحقيق سلم واستقرار دائمين، لا في البوسنة والهرسك فحسب وإنما في كل أرجاء منطقة البلقان. وإن استمرار وجود قوة عسكرية دولية يمكن التعويل عليها سيلعب دورا مركزيا في تحقيق هذا الهدف. وأملنا أن يؤدي ما استثمرناه من

وقت وطاقــــة كبيرين إلى تحقيق مكاسب سلام جديدة لشعب أرهقته الحرب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تفضلكم برئاسة هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. وإن حضوركم فيما بيننا يشهد على الاسهام الهام لبلدكم، كوستاريكا، في الشؤون الدولية. وأود، من بعد إذنكم، أن أنتهز هذه الفرصة للتأكيد على الدور الهام الذي يؤديه وفد كوستاريكا في مجلس الأمن وأن أعرب عــــن مدى تقديرنا لإتاحة المجال لنا للتعاون معه تحت القيادة الماهرة والدؤوبة للسفير فرناندو بيروكال سوتو.

إذ نقترب من أعياد الميلاد، وهي أفضل مناسبة لكل واحد منا لتجديد وتوطيـــــد علاقاته الأسرية، أود باسم وفدي أن أعرب عن تعاطفنا مع أسر الضحايا الـ ١٢ من الرجال والنساء من قوة الشرطة الدولية ومكتب الممثل السامي الذين فقدوا أرواحهم في الحادث المؤسف لتحطم طائرة الهليكوبتر الذي وقع في ١٧ أيلول/سبتمبر الماضي. وأود أن أعرب عن تعازي وفدي القلبية لجميع تلك الأسر في فاجعتها.

إن مــــــن المزايا الحزينة للبوسنة والهرسك أن تكون المؤتمرات والمناقشات العديدة المركزة على مصيرها المحزن - ومن بينها تلك التي يعقدها مجلس الأمن - ترمي إلى إيجاد تسوية منصفة وسلمية للصراع الذي مزقها إربا.

لقد رأينا أن مسيرة السلام مستمرة، ولكن التقدم المحرز لا يزال بطيئا ومتواضعا في بعض الأحيان. وهذا يعني أنه لا يزال يتعين تحقيق الكثير. ومن الجلي أن نجاح كل الأنشطة الهادفة إلى إقامة سلام دائم في البوسنة والهرسك يعتمد أساسا على تنفيذ اتفاق دايتون، وأنه مهما كانت أهمية دور المجتمع الدولي، فإن الأمر بيد سلطات ذلك البلد لكي تعمل من أجل إحلال سلام دائم. كما أن تلك السلطات بيدها أن تعمل وبشكل مسؤول على تنفيذ الاتفاق الذي أبرمته بمحض إرادتها. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن تكون جميع الأطراف ملتزمة وبإصرار بالوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن ذلك الاتفاق، وأن تحرص، في المقام الأول، على حسن أداء مؤسساتها المشتركة.

ويسرنا أن نلاحظ اليوم أنه تم إحراز التقدم في مجالات عديدة. ولكن، وكما أشارت الوفود التي سبقتني في الكلام، يبقى الكثير مما يتعين القيام به لتمكين سكان البوسنة والهرسك كافة من العيش في سلام وأمان تامين.

ونلاحظ بمــــرارة أن الوضع الإنساني لا يزال صعبا في ذلك البلد. فلا يزال مستقبل عدد كبير من اللاجئين والمشردين غير مؤكد. ومن حق هؤلاء الناس، إذا رغبوا، أن يعودوا إلى ديارهم الأصلية بمساعدة مفوضية شؤون اللاجئين، وفقا للملحق ٧ لاتفاق دايتون، وبفضل المساعدة السخية للبلدان المضيفة. وإننا نثني، في هذا الصدد، على الجهود التي تبذلهـــــا وكالات الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمانحون الثنائيـــــون، وغيرهم بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي تقوم بوضع وتنفيذ مشاريع لتيسير عودتهم الطوعية إذا رغبوا، ولضمان سلامتهم، وتحسين آفاقهم الاقتصادية في المستقبل.

ويسرنا أن نلاحظ أن مبــــادرة المدينـــــة المفتوحة لا تزال جارية.

إن المجتمعات المحلية التي اختارت أن تعلن مدنا مفتوحة ينبغي تشجيعها، وينبغي تقديم مساعدة مالية إليها. وأود بالنيابة عن وفد بلادي أن أؤكد مجددا التزامنا باستقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وبأن يتمتع شعب ذلك البلد بحقوقه الدستورية.

وإننا نشعر بالقلق إزاء الرفض الدائم، ولا سيما في جمهورية صربسكا، لتوفير الخدمات للأقليات؛ ونعتقد أنه يجب ألا يكون هناك تمييز ضد أولئك السكان، وإنه يجب أن يتاح لهم الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية. وإن صحتهم، بصفتهم مواطنين في بلدهم بالذات، ينبغي ألا تكون عرضة لاعتبارات سياسية؛ وينبغي لجميع أولئك المحتاجين أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى الرعاية الكافية.

وللمجتمع الدولـــــي دور يضطلع به في البوسنة والهرسك. وإن القوة المتعـــــددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار تضطلع بدور لا غنى عنــــه في المساعدة على تهيئة مناخ يعزز الجوانب المدنية لاتفاق السلام. ونحن

نرحب بالتعاون الطيب بين الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وفرقة عمل الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، وبالطريقة التي ينسقان فيها أنشطتهما على الأرض. ونلاحظ مع الارتياح أن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تنظر في تحسين هيك فرقة عمل الشرطة الدولية حتى تتمكن من تركيز عملها بصورة أفضل على أنشطة أخرى. مثلما تفعله دائما في مجال حقوق الإنسان.

ونحن نتفق مع الأمين العام في تحليله مثلما يرد في تقريره الأخير، ونتفق معه على الدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في المستقبل. لهذا السبب نوافق على توصيته ونؤيدها، وهي التوصية القاضية بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك مدة ١٢ شهرا. وإن وجود الأمم المتحدة الفعال في البوسنة والهرسك لا يزال ضروريا لتوطيد دعائم السلام والانجازات الأخرى التي رحبنا بها. ونوافق بصورة خاصة على أنه يجب إصلاح النظام القضائي والجزائي في البوسنة والهرسك، وإن الكفاح ضد الجرائم المالية يجب تشجيعه. وهنا أيضا نعتقد أنه يوجد دور حاسم لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك؛ وبوسعها، مع توفير موارد إنسانية ومالية إضافية لها، أن تشرع في توطيد دعائم السلام والتنمية الاقتصادية للبوسنة والهرسك.

وإننا نرحب بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر إحلال السلام المنعقد في بون في ٩ و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بما في ذلك النتيجة خلص إليها ومؤداها أنه توجد حاجة للإبقاء على وجود عسكري دولي في البوسنة والهرسك بعد حزيران/يونيه ١٩٩٨. وهذا الوجود لازم من أجل توطيد السلام وصون الأمن والاستقرار، وهو ما تمس إليه الحاجة بشدة في البوسنة والهرسك. ويحدونا الأمل في أن تساعد النتائج التي أسفر عنها مؤتمر بون في تسريع عملية السلام وتعزيزها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل غينيا - بيساو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى كوستاريكا وإلى السفير بيروكال سوتو.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الأرجنتين يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بيتريللا (الأرجنتين) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): المتكلم الثاني ممثل البوسنة والهرسك الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): شكرا، سيدي، على تشريف مجلس الأمن بترؤسكم لجلسة اليوم. واسمحوا لي أن أعرب عن ثقة وفد بلادي بعمل كوستاريكا بوصفها العضو الذي يترأس مجلس الأمن في هذا الشهر. ويسرنا بالغ السرور أن تكون لنا مع وفدكم هذه العلاقات الطيبة والودية والعملية خلال هذا الشهر، وفي مناسبات سابقة.

ولا بد لي أيضا أن أشكركم، سيدي، توخيا للشفافية، على معروف آخر فعلتموه من أجلنا، ويجب أن أعترف بشيء. فبصراحة، كان وفد بلادي مهملا وقصَّر في إعطائي نسخة كاملة عن بياني أمام المجلس، لذا تعيَّن علي أن أطلب تأخير إلقاء بياني إلى هذا الوقت. لقد ألقيت نظرة على الممثل الدائم لشيلي الذي ارتسمت على وجهه نظرة غريبة جدا، لما أدرك أنه تعين عليه أن يتكلم عندما كان يتوقع مني أنا أن أتكلم. فأشحت بنظري طبعا لأنني لم أرغب في أن أستجيب لنظرته التي كانت تنم عن دهشة ولربما عن غضب.

ولكن لعل هذه الصعوبة البسيطة من جانب وفد بلادي كانت نعمة في ثوب نقمة، لأنها أتاحت لي الفرصة لأضمِّن بياني بعض النقاط التي أثيرت في بيانات بعض أعضاء المجلس.

واسمحوا لي أن أغتنم الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر أعضاء المجلس الآخرين على تحديد موعد المناقشة اليوم بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. ويبدو للبعض أن البوسنة والهرسك، بعدما كانت موضوع مناقشات عديدة جدا أمام هذه الهيئة، تراجعت على جدول أعمال المجلس المنظور تراجعا غريبا. ويعتقد

البعض أن سبب هذا يعود إلى أن الأمم المتحدة فشلت في البوسنة والهرسك.

وهذا ينقلني إلى النقطة الثانية وهي أن الأمم المتحدة لم تفشل في البوسنة والهرسك. ومع ذلك، فهي لم تحقق النجاح بعد. فالأخطاء الموجودة تكمن في أولئك الذين كان بوسعهم، بل وكان ينبغي لهم أن يفعلوا المزيد هم أنفسهم لكنهم تركوا الأمم المتحدة تقوم بعمل لم يكن بإمكانها أبدا أن تنجزه كاملا وعلى نحو رائع. وفي ظل الظروف، يمكن أن ينظر إلى الأمم المتحدة وكأنها نجحت نجاحا جزئيا في أحسن الأحوال. وهي تركت لينظر إليها على أنها قاصرة عن تأدية عملها، بجميع ما تكشف من أخطائها.

بيد أننا سنكون عديمي المنظور الفكري والأخلاقي إن قصَّرنا في الكلام عن الأرواح التي أنقذت بفعل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها والناس فيها وإن لم نعترف أيضا بالتزام الأفراد المعنيين، ولا سيما الأفراد الذين ضحوا بأرواحهم في البوسنة.

ومن ناحية أخرى فإن الحقيقة المجردة المتمثلة في أن أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ بوسني - أكثر من ٥ في المائة من مجموع سكاننا - قد فقدوا أرواحهم، وأن أكثر من ٥٠ في المائة من سكان البوسنة قد تشردوا من مساكنهم وأصبحوا لاجئين، وأغلبهم عن طريق حملة التطهير العرقي، تكشف عن السبب في أن جهود الأمم المتحدة لا يمكن أن توصف بالنجاح. بل وأكثر من ذلك، فإن بقاء آثار التطهير العرقي على حالها وبقاء مرتكبيها طليقي السراح، تمثل وصمة أكبر.

ولكن هل الأمم المتحدة هي المسؤولة؟ من الواضح أنها ليست وحدها، وهي قطعا ليست مسؤولة كمؤسسة. ومع ذلك فالأمر الأهم هو أننا ينبغي أن ننظر فيما إذا كانت الأمم المتحدة جزءا من حل لا يزال مرتقبا في البوسنة والهرسك؛ والإجابة "نعم". فالأمم المتحدة يُطلب منها على نحو متزايد أن تضطلع بدور أكثر بروزا على الإطلاق في تأمين وتعزيز السلام في البوسنة. وأود أن أؤكد هنا أن السلام خلال السنتين الماضيتين قد آتى ثمارا إيجابية. ونحن على ثقة من حدوث تحسن في ديناميائه.

ونحن نرحب بتمديد ولاية القوة المتعددة الأطراف بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، في البوسنة والهرسك إلى ما بعد الموعد النهائي المحدد بصيف عام ١٩٩٨. فإنها ستمثل دعامة للجهود المتضافرة لضمان السلام الحقيقي والدائم في البوسنة بكل نتائجه المفيدة من أجل حياة أفضل لشعب البوسنة بأسره. وبالرغم من ذلك، وكما كشف العامان الماضيان، وكما سلم بذلك العديدون من القادة اليوم، فإن الجانب العسكري للتنفيذ سيثبت أنه أجوف إن لم يكن هناك مجهود منسق ومنشط في ما يسمى بالجانب المدني للتنفيذ.

وينبغي أن يحظى مكتب المنسق السامي بالدعم الضروري لينفذ بعزم وطيد ولاية المنسق السامي. واسمحوا لي أن أشير هنا إلى كلمات الممثل الدائم لليابان وأن أحيط علما بدعوته إلى رياضيينا. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن للبوسنة الآن علما ونشيدا وطنيا، ولكن لم يوافق عليهما الجميع. ولكننا نسلم بأن التغيير آتٍ، ونسلم بأنه يجب أن يكون لدينا علم يقره الجميع؛ ونشيدٌ وطني وجواز سفر يقره الجميع. ونحن نشجع الممثل السامي إذا لم يمكن الاتفاق على علم، بأن يُفرض علم. ولكننا نطالب بعلم واحد ونشيد وطني واحد وجواز سفر واحد وعملة واحدة.

وأود أيضا أن أحيط علما بأن عبارة "قتال الأشقاء" قد استخدمت على هذه الطاولة. وأود أن أسترعي الانتباه إلى حدث صغير يتمثل في مباراة لكرة السلة جرت مؤخرا في سراييفو. وكان الفريق الوطني للبوسنة والهرسك لاعبا ضد الفريق الوطني لجمهورية كرواتيا. وكان أفضل لاعب في الفريق الوطني البوسني لكرة السلة - أعلى هداف - لاعبا صربيا بوسنيا، ونحن جميعا نعرف هذا، ولكننا لا نتحدث عنه كسلوك متحضر ومهذب؛ وإنما نشجعه فحسب ونشجع الفريق البوسني بكامله. وعندما نزل الفريق البوسني إلى الملعب فإن هذا الرجل المحترم، هذا اللاعب المدهش لكرة السلة قد قوبل بالهتاف من الجمهور بأسره في سراييفو، بغض النظر عن أصله العرقي. وصادف أن كان في فريق جمهورية كرواتيا رجل ذو خلفية إسلامية. وكما هو الحال مع الكثير من الخصوم فقد قوبل بأصوات الاستهجان. وإنني أعتذر لجمهورية كرواتيا عن هذا الحدث المتعلق بمحبي الرياضة المغالين في تعصبهم، ولكنه يبين أننا لا نتحدث هنا عن كراهية عرقية ودينية. وأود أن أشير أيضا وبسعادة إلى أن فريق البوسنة والهرسك قد انتصر على فريق جمهورية كرواتيا في تلك المناسبة - ويجب أن أبدي الروح الوطنية في بعض الأحيان.

إن مختلف وكالات وأجهزة الأمم المتحدة في البوسنة ذات أهمية حاسمة لنجاح عملية السلام. ودور مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في إزالة آثار التطهير العرقي وتيسير عودة اللاجئين من الخارج دور أساسي. وستحفز فرقة عمل الشرطة الدولية الجهود المتضافرة لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام القانون فضلا عن حرية التنقل وعودة اللاجئين في جميع أنحاء البلاد. ودور هذه المؤسسة التابعة للأمم المتحدة دور حاسم. ونحن نؤيد تأييدا كاملا القرار المعروض علينا.

وأنا على يقين من أنني لن أتمكن من الإشارة تحديدا إلى جميع الجهود التي تشارك فيها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ولكن يجب أن أذكر في النهاية ما قد يكـــــون أهمها للغاية، أي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي أنشأتها الأمم المتحدة. وفي هذه المناسبـــة لا بد أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم في منتهى التواضع بشكرنا للحكومات، وعلى وجه الخصوص المملكة المتحدة ومملكة هولندا، لالتزام وشجاعة قواتها في الجهود التي بذلت مؤخرا - والتي تم أحدها في الواقع صباح اليوم - ليقدم إلى العدالة مجرمو الحرب، الذين وجهت إليهم عرائض اتهام. فتلك الحكومات يبدو أنها أكثر إحساسا بالدور الحاسم الذي تضطلع به المحكمة ليس في إقامة العدالة فحسب، ولكن أيضا في المصالحة وتنفيذ اتفاقات دايتون/باريس والسلام الدائم. وبصفتي كنت أحد الحاضرين في دايتون، يجب أن أؤكد أيضا هنا أن اتفاقات دايتون/باريس، وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودستورنا، كل ذلك يقر هذه الجهود.

ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء التقارير التي نشرت مؤخرا في الصحافة على نطاق واسع، والتي تبدو للبعض وهي تشير إلى عـــــدم احترام ولاية المحكمة بل وإلى ازدرائها. ومما يبعث على القلق على وجه الخصوص أن يأتي هذا الاستخفاف من بعض الدوائر - وليس من بلدان في المنطقة رفضت التعـــــاون في الماضي، ولكن من مسؤولين من بلدان ممثلة في هــــذه القاعة كانت قد اضطلعت بدور أساسي في إنشاء المحكمة وكذلك في التوصل إلى اتفاقات دايتون/باريس. والإشارة إلى المحكمة بأنها "محكمة استعراضية" أمر مرفوض.

واسمحوا لي بأن أستوثق من أننا مفهومون على النحو السليم. فإنني لا أخشى على القاضية لويز أربور. وفي الواقع قد تكون لدينا بعض الاختلافات معها؛ وأفترض أن ذلك يحدث في كثير من الأحيان. ولكني على يقين من أن هذه المدعية العامة التي لا تبلغ من الطول أكثر من ١,٥ مترا تكافئ أي رجل حول هذه الطاولة؛ وهي كفيلة بحماية نفسها.

ولكننا يساورنا القلق إزاء عدم الاحترام الذي أظهر تجاه المحكمة، وإزاء المفهوم الذي يشيعه هذا الأمر عن المحكمة والعواقب السياسية المترتبة على ذلك. فأولا، إن المحكمة، بموجب الاتفاقات الموقعة في باريس، قد تم تكريسها في دستور البوسنة والهرسك باعتبارها أعلى المحاكم سلطة في بلدنا - إنها محكمتنا. وعدم احترام هذه المحكمة له أثر مباشر علينا وعلى احترام بلدنا. وثانيا، فإن المحكمة ليست محكمة استعمارية. وهي لم تنشأ لإقامة العدالة فحسب، وأن يطال سلطانها فقط مجموعة من الرعايا، البوسنيين والصرب والكروات بصفة أساسية. ولكنها بحكم ولايتها لها سلطة قانونية على كل الشهود المحتملين والأشخاص المشتبه فيهم، فيما يتعلق بجرائم الحرب والإبادة الجماعية التي قد تكون ارتكبت في البوسنة والهرسك وفي يوغوسلافيا السابقة ككل.

وهنا، يجب علي أن أؤكد على قلقنا، هذا القلق الذي أعـــرب عنه في مناسبات عديدة رئيس ومدعي المحكمة فيما يتصل بالعدد الكبير من الدول التي لم تعتمد حتى الآن تشريعات تتسق والتعاون الكامل مع المحكمة. ومرة أخرى، ينبغي لي أن أبرز، بأننا لا نتحدث هنا عن بلدان في منطقتنا فحسب بل عن الديمقراطيات في العالم، الأمر الذي يستعصي تماما على الفهم.

وهذا ينقلني إلى النقطة الثالثة. ففي ضوء عدم تعاون بعض البلدان والأطراف في المنطقة مع المحكمة والذرائع المقدمة فيما يتصل بهذا، فما هي الرسالة المقلقة - التشجيع - التي يجري تقديمها إلى هذه الأطراف، وإلى تلك البلدان، إذا ما دلل بعض المسؤولين الرسميين في بعض الديمقراطيات عن عدم احترام للمحكمة والتزام بها؟ وأشدد، "بعض المسؤولين".

لأكن واضحا إن بياني لا يستهدف توجيه الاتهام لأي بلد. وإن نوعية القيادة، والشجاعة والالتزام لا يحددها علم البلد الذي ينتمي إليه الفرد المعني. وفي حين كان لنا رأي سيء إلى حد ما في قائد عسكري جاء من ذلك البلد وعمل في البوسنة؛ فكذلك إنه لرأي شخصي أيضا أن القائد الأشجع والأشد صراحة الذي عمل في البوسنة في

قوة الأمم المتحدة للحماية قد جاء أيضا من المملكة المتحدة. إنه يستحق أن يذكر اسمه هنا: إنه الجنرال روبرت سميث. لقد جعل السلم ممكنا في البوسنة. وبصراحة، ما زلت أشعر أحيانا بالقلق إزاء الطريقة التي نُسي بها في حين أن قادة سابقين آخرين أقل تميزا منه قد تم استعراضهم أمام كاميرات التلفزيون وعملوا على الترويج لأنفسهم إلا أنه لم يفعل ذلك قط.

ونحن ندرك أيضا ما أظهره العديد من الجنود الفرنسيين من شجاعة والتزام كبيرين، وخاصة، تضحياتهم الجسيمة. وإن تضحياتهم تستحق الإشارة إليها هنا مرة أخرى. كما أننا نتوجه بالشكر إلى الزعماء الفرنسيين على ما تميزوا به من قيادة وشجاعة حسنة التوقيت في منعطفات حاسمة أثناء المراحل الحرجة من عملية السلام.

وفي حين أن القرارات السياسية، جيدة كانت أو سيئة، ربما تكون اتخذت في العواصم، فإن الأفراد هم الذين يظهرون الشجاعة أو الجبن، الأخلاق أو العار، الشرعية أو عدم الشرعية في الميدان في البوسنة والهرسك. فالجندي أو الضابط الفرد هو الذي شهد الخير والشر، وأعمال التعاطف وكذلك الأعمال التي ترقى إلى مستوى الجرائم والإبادة الجماعية.

والواجب الوحيد على الدول الآن، في هذا السياق، يتمثل في أن تضمن توفير الأدلة الكاملة وأن تتاح للمحكمة إمكانية الوصول التامة للشهود والأفراد المتهمين.

وأخيرا، أطلب إلي الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تتذكر أنه بالرغم من الإسهامات العديدة التي قدمتها شعوبها، من حيث التضحية بالأرواح والموارد، وأكرر مرة أخرى، إننا نشعر بخالص الامتنان لها، فإن البوسنيين هم الذين دفعوا أفدح الأثمان وإن البوسنيين من كل الخلفيات هم الذين يطلبون من المحكمة أن تقدم أعظم ما تمتلكه المدنية: أي العدالة.

وإذ نقترب من منعطف جديد نأمل أن يكون منعطفا أفضل على الطريق المفضي إلى سلام دائم في البوسنة، يتعين علينا أن نؤكد، نعم، أن نؤكد على أن المستقبل في معظمه هو مسؤولية البوسنيين، كل البوسنيين. ومع ذلك، لا يمكننا أن نجلس حول هذه المائدة دون أن نسجل مسؤولية جميع بلداننا، وجميع البلدان الأعضاء، في تقديم المساهمات. وهذا الأمر ينطوي على أهمية حاسمة على الخصوص في الحالات التي ننشئ فيها جميعا، الدول الأعضاء المؤسسات المتعددة الأطراف، أجهزة الأمم المتحدة هذه. فمن أجل الضحايا، ومن أجل الأمم المتحدة هذه، ومن أجل مستقبلنا المشترك، لا يمكننا أن نقول شيئا واحدا هنا على هذه المائدة ونأتي شيئا آخر في بلادنا.

وإذ أبقي في الذهن هذا المعيار الأساسي بالنسبة لكل من النزاهة والمنفعة المتبادلة، فإنني لعلى يقين أنه بمساعدة الجميع، وبخاصة الأمم المتحدة، فإن البوسنيين سيحققون السلام الدائم بكل ما يعود به من فوائد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة جدا التي خص بها كوستاريكا، وبخاصة أعضاء بعثة بلدي هنا في نيويورك.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل باكستان. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أخاطب المجلس وأنتم تترأسونه، سيدي، إذ أنكم وزير خارجية كوستاريكا، هذا البلد الذي يضئ كمنارة في التزامه بالسلم والأمن.

لقد شهد شعب البوسنة والهرسك الصراع الأكثر وحشية وبربرية منذ الحرب العالمية الثانية. وخضع لعمليات إبادة وتطهير عرقي شيطانية ومؤذية. ومع أن الحرب قد انتهت أخيرا، فإن آثار الصراع الذي استمر أربعة أعوام لم تختف بعد. وندوب الماضي المرير في أذهان المجتمع المخزون تغور عميقا. وعملية التصافي مضنية، نظرا للشقوق والصدوع التي طالت نسيج المجتمع نفسه.

ومنذ التوقيع على اتفاقات دايتون للسلام قبل سنتين، تم تحقيق تقدم هام نحو بعث الوحدة والسلامة الإقليمية لدولة البوسنة والهرسك، ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. والمجالات التي لم يكن فيها التقدم مرضيا تتضمن: عودة جميع اللاجئين والمشردين؛ وحرية الحركة عبر خطوط الحدود المشتركة بين الكيانين، والأداء الفعال لهيكل الدولة المشترك، ولا سيما، الرئاسة، ومجلس الوزراء والجمعية البرلمانية. وفي حين أن حكومة

البوسنة والهرسك قدمت تعاونها الكامل في تحقيق هذه الأهداف، فإن الكيان الصربي دلل على انعدام الالتزام، مما أعاق على نحو خطير الجهود الدولية.

وفي الميدان العسكري، يواصل الصرب أيضا التنصل من الوفاء بالتزاماتهم بموجب الاتفاق الخاص بتثبيت الاستقرار الإقليمي والاتفاق الخاص بتحديد الأسلحة، وهما ينطويان على أهمية حيوية بالنسبة لضمان الاستقرار الإقليمي. ويجب علينا أن نضمن وفاء جميع الأطراف بمسؤوليتها المعلنة بشأن الخفض والالتزامات الأخرى ذات الصلة.

وفيما يتعلق بمسألة الدعاوى القضائية الجنائية ضد مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية، يجب على المجتمع الدولي أن يكفل امتثال جميع الأطراف للأحكام ذات الصلة في اتفاقات دايتون، وبخاصة الكيان الصربي، في إلقاء القبض على المجرمين المتهمين. ويجب على قوات الأمم المتحدة في الميدان أن تتعاون أيضا مع المحكمة الدولية في تحقيق المثال الأعلى في البوسنة والهرسك وهو "السلام مع العدالة". وفي هذا المضمار، نرحب بالدور الذي تضطلع به القوات البريطانية والهولندية في إلقاء القبض على مجرمي الحرب المتهمين في البوسنة والهرسك. وأن مرتكبي عمليات القتل الجماعي يجب ألا يتركوا دون عقاب، سواء في البوسنة أو أفغانستان أو كشمير.

وخلال السنتين المنصرمتين، أسهمت قوات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك اسهاما كبيرا في ضمان الأمن النسبي في المنطقة برمتها. ونحن نؤيد استمرار وجود قوات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وتوفير بيئة آمنة من أجل تنفيذ الجوانب المدنية من خطة السلام بعد شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨.

وتواجه قوة الشرطة الدولية معارضة هائلة من جانب الصرب البوسنيين في إصلاح مؤسسة الشرطة، وتلك مسألة تثير قلقنا جميعا. وإننا نؤيد جهود قوة الشرطة الدولية في إعادة هيكلة وتدريب الشرطة لكي تعمل وفقا لمبادئ القيام بأعباء الشرطة على نحو ديمقراطي والتفتيش عن الأسلحة، وتعزيز حرية التنقل، ومنع الجريمة المالية، والتهريب والفساد. وستؤتى هذه الجهود ثمارها إذا صاحبها إصلاح النظام القضائي، الذي ينبغي أن نوفر له الموارد الكافية والأفراد المؤهلين. وتكملة لجهود الأمم المتحدة في هذه المجالات، قدمت باكستان ١٠٠ شرطي لقوة الشرطة الدولية، وأعربت عن استعدادها لتقديم المزيد من الشرطة عند الاقتضاء. كما أننا ننفذ برنامجا لتدريب ٢٠٠ من الأفراد العسكريين البوسنيين.

ويؤيد وفد بلادي توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية لمواصلة العمل الذي أوكل إليهما وفقا للمرفق ١١ من اتفاق السلام.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد تأييد باكستان الاقتصادي والسياسي والأدبي غير المشروط لشعب البوسنة والهرسك. ويرتكز تأييدنا دائما على اقتناعنا بأنه يجب ألا تقع أية أمة ضحية بسبب صغر حجمها، وبأنه يجب ألا يعامل أي شعب بوحشية بسبب أصله العرقي. ونعتقد كذلك أنه يجب ألا ينكر الحق المتأصل لأية أمة ولا لأي شعب في تقرير المصير، ولا الحق في خوض الكفاح المشروع من أجل التحرير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل باكستان على كلماته الرقيقة عن كوستاريكا.

المتكلم التالي ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أولا أن أشكر رئاسة كوستاريكا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة عن البوسنة في مجلس الأمن، وأن أعرب عن ارتياحنا لرؤيتكم، معالي وزير الخارجية، تترأسون هذه الجلسة الهامة. إنه لشرف لي حقا أن أتكلم في ظل رئاستكم.

إننا نرى في جلسة اليوم مناسبة تأتي في الوقت المناسب لكي يبحث المجلس والبلدان الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة الحالة، ولكي تدلل مرة أخرى على التزامها بالتواجد الدولي المتواصل في البوسنة والهرسك. ونود أيضا أن نهنئ السيدة اليزابث رين ممثلة فنلندا على تعيينها ممثلا ومنسقا لعمليات الأمم المتحدة في البوسنة خلفا للسيد كاي إيدي ممثل النرويج. ونؤكد للسيدة رين تعاوننا الكامل معها ومساعدتنا لها في اضطلاعها بمهامها.

لقد استثمر المجتمع الدولي الكثير جدا في عملية السلام في البوسنة والهرسك. وجرى الاتفاق في مؤتمر تنفيذ السلام في بون في الأسبوع الماضي على أنه أحرز تقدم هام، وعلى أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. والنرويج تؤيد اتخاذ نهج أكثر مثابرة يكفل أن تنفذ الأطراف التزاماتها وتتحمل المزيد من المسؤولية في تنفيذ اتفاق السلام. ونرحب بنية الممثل السامي أن يستفيد استفادة كاملة من ولايته لكي يدفع عملية السلام قدما. وستظل المشاركة والدعم الدوليان مطلوبين في البوسنة. وستظل النرويج مشاركة بفعالية، إلا أننا نطالب في نفس الوقت بالتعاون الكامل من جميع الأطراف. ونرى أنه لا بديل عن اتفاق دايتون، وإن الامتثال لهذا الاتفاق سيظل شرطا للمعونة والمساعدة اللتين تقدمهما النرويج للبوسنة.

وتقدر النرويج تقديرا كبيرا العمل الهام الذي تواصل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية الاضطلاع به في تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق دايتون للسلام، بما في ذلك مجالات إصلاح الشرطة، وعودة اللاجئين، وإزالة الألغام، والمساعدات الإنسانية والاقتصادية.

ولهذا نؤيد تمام التأييد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية لفترة إضافية تصل إلى ١٢ شهرا، ما لم تكن هناك تغيرات هامة في ترتيبات الأمن التي تضطلع بها قوة تثبيت الاستقرار، ونرحب بقرار من مجلس الأمن في هذا الصدد.

وفي إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، بدأنا الآن أيضا عملية النظر في خيارات لما بعد قوة تثبيت الاستقرار في البوسنة. وتعتقد النرويج اعتقادا راسخا بأن الوجود الذي يثبت الاستقرار لقوة متابعة عسكرية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي مخولة بولاية من مجلس الأمن، سيكون مطلوبا أيضا بعد حزيران/يونيه ١٩٩٨، عندما تنتهي الولاية الحالية لقوة تثبيت الاستقرار، لكي يوطد مكاسبنا ويقدم دعما جوهريا للوكالات المدنية المشتركة. والنرويج، مع حلفائها وشركائها، ستواصل المشاركة بالقوات في هذا المسعى المشترك.

والدعم المستمر من قوة عسكرية قوية وذات مصداقية تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي سيكون حاسما للاستكمال الناجح لجهود قوة الشرطة الدولية من أجل إعادة هيكلة وتدريب وإصلاح الشرطة المحلية والنظام القضائي في البوسنة لمساعدتهما على معالجة الأمن العام بأسلوب سليم مهنيا، وديمقراطي ويحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. وتشك النرويج في أن صيغة أخرى يمكن أن تعمل من الناحية الواقعية بفعالية أكثر من تعاون قوة تثبيت الاستقرار مع قوة الشرطة الدولية.

وفضلا عن ذلك، يبدو أن اتفاقا بدأ يظهر على أن تكليف أفراد قوة الشرطة الدولية وتسليحهم لكي يضطلعوا بمهام إنفاذ القانون ليس خيارا صالحا. ولا تزال النرويج مقتنعة بأن السبيل الصحيح الذي يجب اتخاذه بدلا من ذلك هو زيادة المساعدة الدولية لجهود قوة الشرطة الدولية. ومن جانبنا، فنحن على وشك تقديم ٠٠٠ ٤٠٠ دولار لدعم أكاديميات الشرطة ولشراء الزي الرسمي في البوسنة، مما يجعل مساهمتنا في عام ١٩٩٧ أكثر من مليون دولار. وننوي كذلك أن نزيد من أسهاماتنا للعام القادم عن طريق تقديم المزيد من أفراد الشرطة من ذوي المؤهلات الخاصة، بما فيها المهارات التدريبية، لقوة الشرطة الدولية، والاستمرار في تقديم المساهمات المالية لجهود إصلاح الشرطة التي تبذلها قوة الشرطة الدولية.

ولا تزال النرويج تشعر بالقلق إزاء مشاكل الألغام الأرضية في البوسنة. ولهذا سنواصل أيضا دعم جهود إزالة الألغام، من خلال برامج معونة الشعب النرويجي وأنشطة مركز الأمم المتحدة للعمل في مجال الألغام.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة خاصة بالرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وفي قوة الشرطة الدولية، بما فيهم من ضحوا بحياتهم بطريقة مفجعة، ولكي أشيد إشادة مماثلة بمن يعملون في منظمات أخرى ومنظمات غير حكومية في خدمة السلام وتهيئة حياة أفضل للناس في البوسنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل النرويج على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

ثمة عدد من المتكلمين على قائمتي لم يتكلموا بعد. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، سأعلق الجلسة الآن. تعلق الجلسة إلى الغد، الجمعة، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، عندما تستأنف الساعة ١٠/٣٠.

علقت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.